ميزانية 2019
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1440-1441هـ (2019م)

وزارة المالية
Ministry of Finance

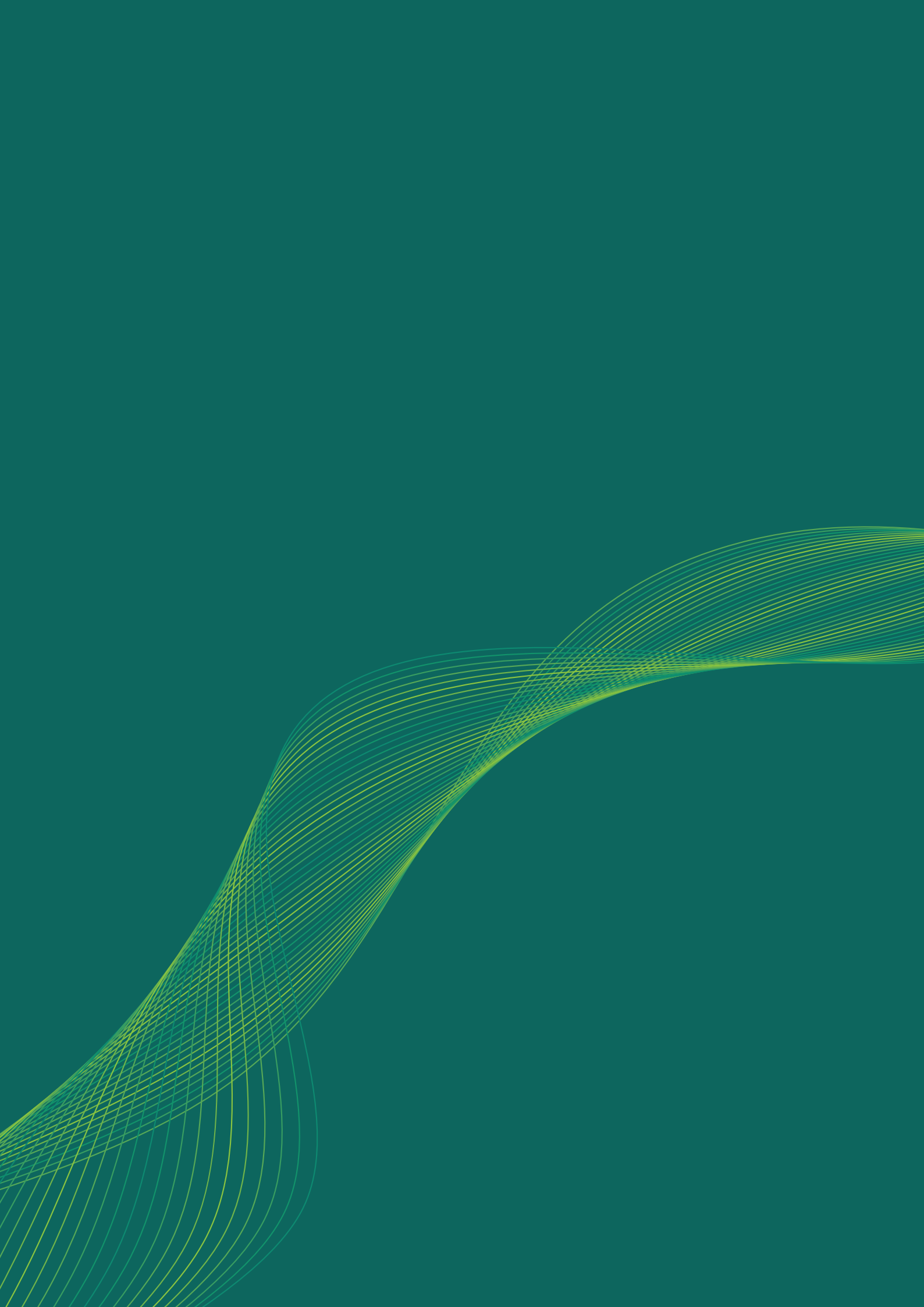

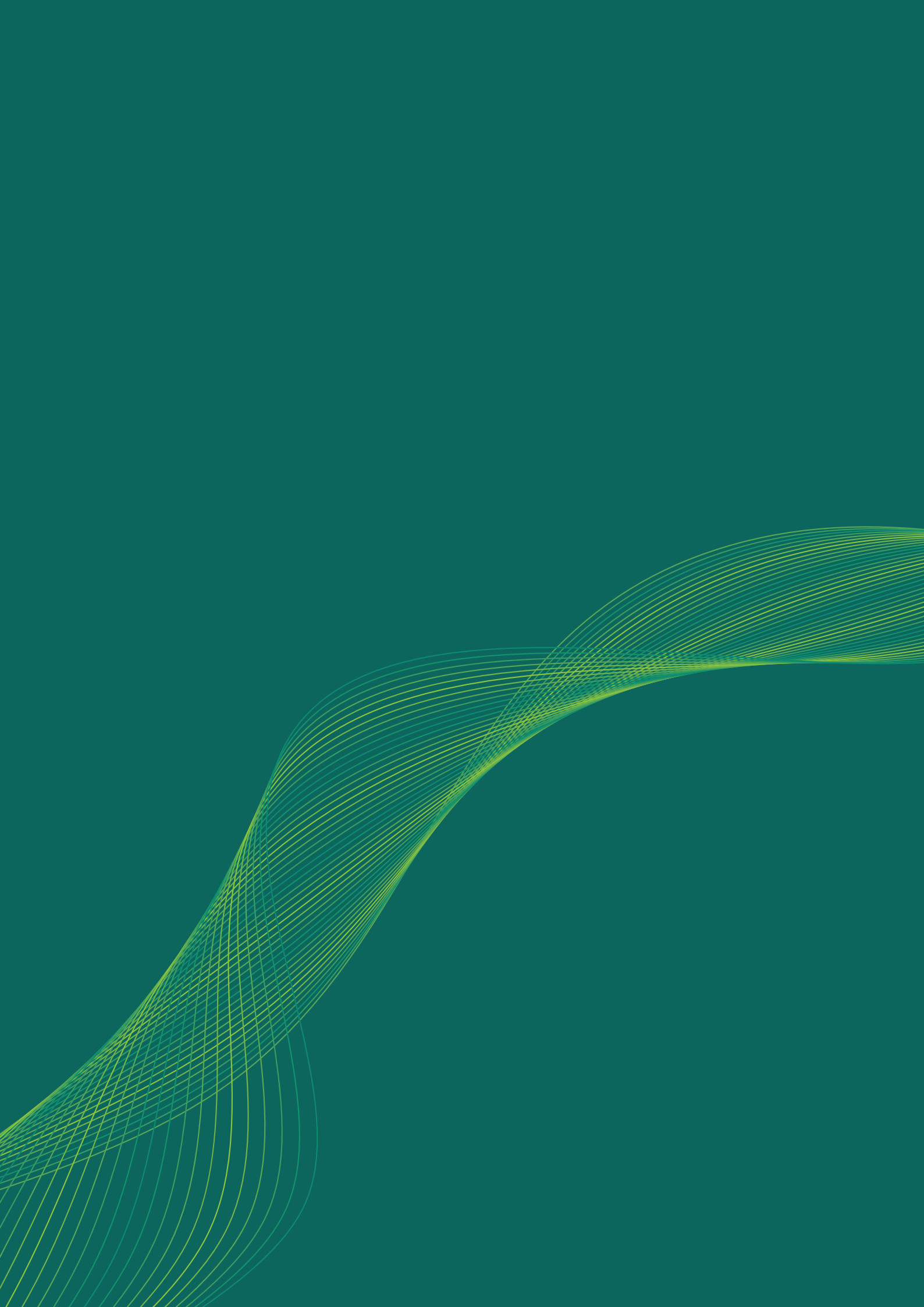

الفهرس

مقدمة

أولاً: الإطار المالي والاقتصادي للميزانية 11

ثانياً: آفاق الاقتصاد العالمي 17

ثالثاً: التطورات الاقتصادية والمالية في عام 2018م 21
1 - التطورات الاقتصادية
2 - تطورات المالية العامة

رابعاً: آفاق الاقتصاد المحلي 37

خامساً: ميزانية 2019م وتقديرات المدى المتوسط (تحديث برنامج تحقيق التوازن المالي) 43

سادساً: النفقات في ميزانية 2019م على مستوى القطاعات 61

سابعاً: أهم التحديات المالية والاقتصادية 67

ميزانية 2019

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

مقدمة

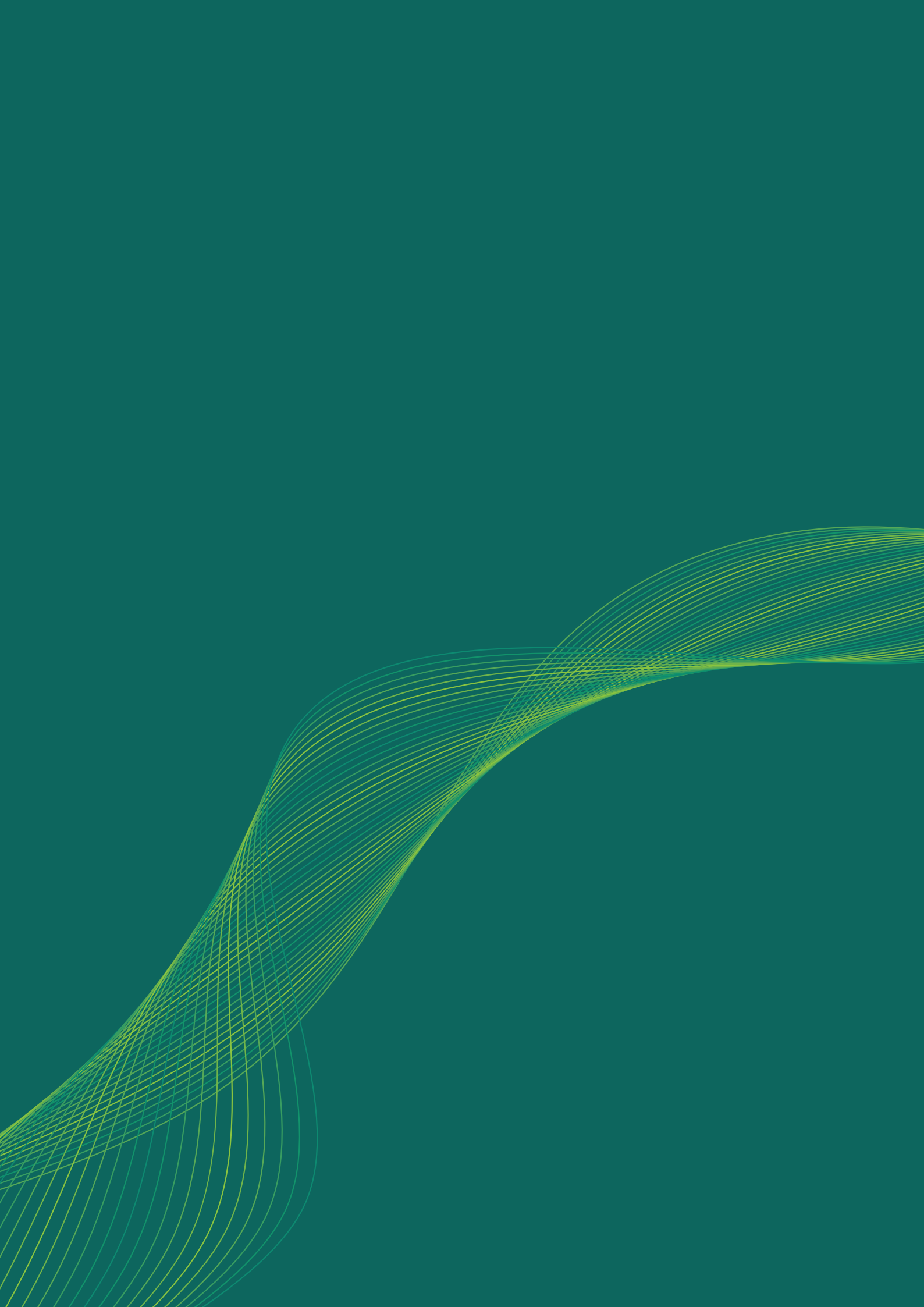

يستعرض بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2019م أهم تطورات الأوضاع المالية للمملكة العربية السعودية خلال العام 2018م، وأبرز مؤشرات ميزانية العام 2019م، كما يظهر التطوير المستمر في منهجية إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها ووضعها في إطار مالي واقتصادي متوسط المدى والذي بدأ العمل عليه منذ بداية العام 2017م. ويتضمن البيان أهم مؤشرات الأداء وأبرز التطورات الاقتصادية والمالية للعام المالي 2018م، والإطار المالي والاقتصادي المحلي والعالمي الذي تم بناء عليه إعداد تقديرات الميزانية للعام 2019م، وكذلك تقدير النفقات والإيرادات على المدى المتوسط، حيث من المستهدف تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2023م. كما يتناول البيان أهم المبادرات والإصلاحات التي تنفذها الحكومة لتحقيق أهداف الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أهم التحديات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على تقديرات المدى المتوسط للنفقات والإيرادات.

ويهدف هذا البيان إلى تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية في المالية العامة والذي يشمل –إضافةً إلى هذا البيان- التقارير ربع السنوية عن أداء الميزانية، كما سبقه صدور البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للمرة الأولى في شهر سبتمبر 2018م (ثلاثة أشهر قبل اعتمادها) والذي صدر بوقت مبكر لاطلاع المواطنين والمهتمين على توجهات المالية العامة وخططها وأهدافها وأولويات السياسات المالية على المدى المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية الواردة في البيان مبوّبة حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة الحديث (GFSM 2014) وهو تصنيف عالمي موحد صادر من صندوق النقد الدولي.

ميزانية 2019

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

أولاً:

الإطار المالي والاقتصادي للميزانية

أولاً:
الإطار المالي والاقتصادي للميزانية

شهدت المملكة منذ الإعلان عن رؤية المملكة 2030 في أبريل من العام 2016م حراكاً اقتصادياً واجتماعياً وهيكلياً شاملاً لتهيئة البيئة اللازمة لتحقيق مستهدفاتها، حيث تم اعتماد 13 برنامجاً لتحقيق الرؤية، تهدف إلى تنمية قطاعات اقتصادية واعدة، ورفع الإنتاجية في القطاعات المحورية القائمة ودعمها لتمكينها من خلال رفع كفاءة الحكومة وتحفيز حيوية المجتمع، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتنوعة، وخاصة في القطاعات غير النفطية لتمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة المالية، وزيادة فرص العمل المناسبة وزيادة مشاركة المرأة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

ويتضمن برنامج تحقيق التوازن المالي - أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 - أطر وتوجهات السياسة المالية، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة المالية ضمن إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط. ومن مبادرات البرنامج الذي تم البدء بتنفيذها: حساب المواطن، وخطة تحفيز القطاع الخاص، ورفع كفاءة الإدارة المالية والإنفاق والتخطيط والانضباط المالي من خلال تحديد أسقف النفقات للجهات والبرامج على المدى المتوسط، وتحسين جودة ودقة الحسابات المالية، وتعزيز الشفافية والإفصاح والاستخدام الأمثل لموارد الدولة، وتنمية الإيرادات وإعادة توجيهها وإدارتها بكفاءة، والحد من المخاطر المالية والاقتصادية، والاستفادة من آليات ووسائل التمويل المبتكرة، وتطبيق الحساب الموحد لخزينة الدولة لتعزيز الرقابة المالية وتوجيه السيولة بالشكل الأمثل، وتطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، والعمل على التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية لدعم جهود تطوير إعداد الميزانية السنوية والرقابة المالية وفاعلية الأداء.

الإطار الاقتصادي

يوضح الأداء الفعلي للنصف الأول من العام نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 1.4 %، حيث نما القطاع غير النفطي بنحو 2.0 % والقطاع النفطي بنسبة 1.0 %، ومن المتوقع استمرار تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام ليبلغ نمو الناتج المحلي 2.3 % بنهاية العام الحالي 2018م.

ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019م بنحو 2.6 % مدفوعاً بزيادة الإنفاق الرأسمالي الذي يقدر بمبلغ 246 مليار ريال بنسبة نمو 19.9 % مقارنة بعام 2018م، ومشكلاً ما نسبته 22.2 % من إجمالي النفقات لعام 2019م، بالإضافة إلى خطة تحفيز القطاع الخاص، وخلق مزيد من فرص العمل وبدء مبادرات الإصلاحات الاقتصادية مما سيسهم بالتأثير إيجابياً على مناخ الأعمال.

وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) حتى شهر أكتوبر من العام الحالي 2018م بمتوسط 2.5 % على أساس سنوي، مقارنة بمتوسط تغير سالب بلغ 0.7 % في الفترة نفسها للعام الماضي 2017م.

هذا وحقق الحساب الجاري بميزان المدفوعات فائضاً بنحو 107.1 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2018م. وارتفع حجم الأصول الاحتياطية بمؤسسة النقد العربي السعودي بنحو 40.4 مليار ريال حتى الربع الثالث من عام 2018م، ومن المتوقع استمرار الأداء الإيجابي لميزان المدفوعات.

وشهدت الفترة الماضية تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال لتدعيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد، ومن ذلك مواصلة العمل لتطوير السوق المالية وتعزيز جاذبيتها للاستثمار، والاهتمام بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشمل مبادرة إعادة الرسوم المسددة من هذه المنشآت، كما تم إنشاء "صندوق الصناديق" للاستثمار في رأس المال الجريء لدعم مشاريع القطاع الخاص، وإعادة هيكلة برنامج تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (برنامج كفالة)، وإنشاء صندوق للاستثمار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تشجيع ودعم عمل المرأة وتحسين ظروف العمل الخاصة بها ومساواتها في الدخل.

الإطار المالي

يتوقع أن يبلغ العجز في ميزانية عام 2018م نحو 136 مليار ريال أي نحو 4.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز 195 مليار ريال في الميزانية المعتمدة أو ما يعادل 6.9 % من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لهذا العام. وبذلك يكون العجز قد سجل تحسناً كبيراً عن العجز في عام 2017م الذي بلغ نحو 9.3 % من الناتج المحلي الإجمالي الامر الذي يؤكد عزم الحكومة على ضبط النفقات دون الاخلال بالمشاريع التنموية. ويتوقع أن ترتفع الإيرادات في عام 2018م بنسبة 29.4 % لتبلغ 895 مليار ريال، نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية، في الوقت الذي تقدر الزيادة في إجمالي النفقات بنسبة 10.8 % لتصل إلى 1,030 مليار ريال مقارنة بالنفقات الفعلية لعام 2017م. وفي إطار سعي الحكومة لتنفيذ الإصلاحات على جانبي الإيرادات والنفقات، حيث تم تنفيذ المرحلة الثانية من تصحيح أسعار الطاقة وكذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير 2018م، وللحد من الآثار السلبية لتطبيق هذه المبادرات تم إطلاق برنامج حساب المواطن لتخفيف أثر هذه الإصلاحات على المواطنين المستحقين للدعم.

تستهدف الحكومة في ميزانية 2019م خفض عجز الميزانية إلى نحو 4.2 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز متوقع بنحو 4.6. % في عام 2018م. وتقدر الزيادة في إجمالي الإيرادات في ميزانية 2019م بنحو 9.0 % مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام 2018م، ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات غير النفطية بنحو 9.0 %، حيث ستستمر الحكومة في تنفيذ مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي في عام 2019م ومنها: رفع كفاءة إدارة ضريبة القيمة المضافة، والاستمرار في تصحيح أسعار الطاقة التي تستهدف ربط منتجات الطاقة بالأسعار المرجعية لتكتمل بحلول عام 2025م، واستمرار تطبيق المقابل المالي على الوافدين، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المبادرات والإصلاحات الاقتصادية وفقاً لما ورد في رؤية المملكة 2030. في الوقت نفسه، تتضمن ميزانية 2019م زيادة في إجمالي النفقات بنحو 7.3% مقارنةً بعام 2018م نتيجة لزيادة مصروفات الاستثمارات الحكومية (النفقات الرأسمالية) بنحو 19.9 % لتمويل مبادرات ومشاريع برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 بما فيها مشاريع الإسكان والبدء في تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين.

وتتضمن الميزانية دعماً للإنفاق الاجتماعي حيث تم إطلاق عدة برامج لتحسين آليات إيصال الدعم لمستحقيه ومن أهمها تطبيق برنامج حساب المواطن، كما تشمل المبادرات استمرار التقدم في إصلاحات إدارة المالية العامة حيث أطلقت وزارة المالية خلال الفترة الماضية مجموعة من الخدمات والمنصات الإلكترونية لتطوير إعداد وتنفيذ الميزانية وتعزيز الشفافية والإفصاح مثل الاستعلام عن أوامر الدفع، ومنصة "اعتماد"، وخدمة رفع المطالبات المالية وغيرها لضمان تنفيذ سداد المستحقات خلال ستين يوماً لأوامر الدفع المستوفية للإجراءات، ومعالجة المطالبات المستحقة للقطاع الخاص. كما تعمل الوزارة على تطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بما يلبي احتياجات القطاعين العام والخاص، ويسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام (التشغيلي والرأسمالي)، وتعزيز النزاهة والمنافسة العادلة، وحماية المال العام، وسوف يتم إقراره قريباً.

الإطار المالي على المدى المتوسط

يتوقع أن تظهر آثار العديد من المبادرات والبرامج المعلنة والإصلاحات المنفذة لتحقيق رؤية المملكة 2030 على آفاق الاقتصاد في المدى المتوسط، خاصة مع التقدم في تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى ومبادرات التصحيح الهيكلية ضمن عملية التحول والتنويع الاقتصادي.

ويمكن إيجاز أهم مبادرات المالية العامة على المدى المتوسط في استمرار تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي وبرامج الدعم الحكومي ومن ضمنها برنامج حساب المواطن، والاستمرار في سياسة رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال دعم الجهات الحكومية لضمان تحقيق أفضل العوائد على الإنفاق، وتوجيه النفقات بقدر الإمكان على الإنفاق الرأسمالي لتطوير البنية التحتية وتحديث الخدمات الحكومية لتنشيط الاقتصاد، وذلك في إطار متكامل مع نمو الإيرادات على المدى المتوسط التي يدعمها استمرار تنفيذ المبادرات المعلنة وتحسن معدلات نمو النشاط الاقتصادي مع المرونة المناسبة للاستجابة للمخاطر المالية والاقتصادية المحتملة وبما يمكّن المالية العامة من تحقيق أهدافها في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي، في ضوء برنامج تحقيق التوازن المالي.

ميزانية 2019

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

ثانياً:

آفاق الاقتصاد العالمي

ثانياً:
آفاق الاقتصاد العالمي

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد العالمي عند نسبة 3.7 % لكل من عامي 2018م و 2019م، وذلك بانخفاض قدره 0.2 % عن تقديراته السابقة لكلا العامين مقارنة بتقديراته السابقة في شهر يوليو من العام 2018م، وعلى الرغم من تحقيقه لمعدلات نمو جيدة إلا أن توقعات الانخفاض جاءت نتيجة للتوترات التجارية بين الاقتصادات الرئيسية في العالم والسياسات المُتبعة التي قد تؤدي إلى تفاقمها، فضلاً عن تشديد السياسة النقدية الأمريكية التي تؤثر سلباً على ظروف التمويل العالمية لاسيما على الاقتصادات الناشئة وبالتالي تقييد النمو العالمي.

كما توقع الصندوق أن يتباطأ النمو في منطقة اليورو من 2.4 % عام 2017م إلى 2.0 % في 2018م و 1.9 % في عام 2019م، وأن تحقق كلاً من الصين واليابان نمواً بنحو 6.6 % و 1.1 % في عام 2018م و 6.2 % و 0.9 % في عام 2019م، كما رفع الصندوق تقديراته للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بنحو 0.3 و 0.5 نقطة مئوية عند 2.2 % و 2.4 % لعامي 2018م و 2019م على التوالي.

توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي

	2017	2018	2019
الاقتصاد العالمي	% 3.7	% 3.7	% 3.7
اقتصادات الدول المتقدمة	% 2.3	% 2.4	% 2.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	%4.7	% 4.7	% 4.7
الولايات المتحدة الأمريكية	% 2.2	% 2.9	% 2.5
منطقة اليورو	% 2.4	% 2.0	% 1.9
الصين	% 6.9	% 6.6	% 6.2
اليابان	% 1.7	% 1.1	% 0.9
المملكة العربية السعودية	% 0.9 -	% 2.2	% 2.4
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	% 1.7	% 2.0	% 1.9
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	% 4.3	% 5.0	% 5.2

المصدر: صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2018

إلا أن هناك عدد من المخاطر الرئيسة التي لا تزال تهدد نمو الاقتصاد العالمي على المديين القصير والمتوسط. وتأتي "التوترات التجارية العالمية" في مقدمة هذه المخاطر، حيث اتخذت بعض الدول مجموعة من التدابير الحمائية، وذلك بفرض رسوم جمركية على واردات شركائها.

كما صاحب هذه السياسات التجارية الحمائية سياسات نقدية تقييدية، حيث بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفعه التدريجي لمعدلات الفائدة منذ ديسمبر 2015م حتى بلغت 2.25 نقطة مئوية بنهاية سبتمبر لعام 2018م، وأدى رفع معدلات الفائدة في الاقتصادات الكبرى إلى انتقال رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة والصاعدة إلى الاقتصادات المتقدمة بالتزامن مع أزمات انهيار العملة والذي يتوقع أن يستمر خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات العالمية بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض، وارتفاع تكلفة محافظ الديون العالمية الحالية.

أسواق النفط :

شهدت أسواق النفط تقلبات كبيرة خلال العام 2018م حيث تراوحت أسعار مؤشر برنت ما بين أكثر من 86 دولاراً للبرميل في بداية شهر أكتوبر إلى أقل من 60 دولاراً للبرميل في أواخر شهر نوفمبر.

وعلى الرغم من التذبذب المتزايد الذي اتسمت به أسواق النفط هذا العام، إلا أن المحصلة النهائية بلغت ارتفاعاً في الأسعار قدره حوالي 17 دولاراً للبرميل، أو ما يعادل 30% مقارنة بالعام السابق، بفضل معدلات النمو الجيدة التي شهدها الاقتصاد العالمي وانخفاض المخزونات البترولية التجارية.

ويتوقع المحللون أن تعود أسعار النفط للارتفاع تدريجياً من مستوياتها الحالية خلال العام القادم في ضوء القرار الذي اتخذته الدول المشاركة في اتفاق OPEC+ في اجتماعاتها الوزارية الأخيرة في شهر ديسمبر الحالي بتعديل انتاجها بشكل تطوعي وبمقدار 1.2 مليون برميل يوميا من بداية العام القادم 2019م، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب وإعادة الاستقرار لأسواق النفط العالمية.

ميزانية 2019

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

ثالثاً:

التطورات الاقتصادية والمالية في عام 2018م

ثالثاً:
التطورات الاقتصادية والمالية في عام 2018م

1 - التطورات الاقتصادية

القطاع الحقيقي

تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء للنصف الأول من العام الجاري 2018م إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما بنحو 1.4 %، بينما حقق الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي نمواً بمقدار 2.0 %، كما حقق الناتج المحلي النفطي الحقيقي نمواً بمعدل 1.0 %. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي 1.2 % و 1.6 % خلال الربعين الأول والثاني من هذا العام على التوالي، كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي 1.6 % و 2.4 % على التوالي خلال نفس الفترة.

كما تشير البيانات الفعلية إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي مدفوعاً بمعدلات إيجابية للقطاعات غير النفطية الرئيسة، حيث سجلت الصناعات التحويلية الأخرى غير النفطية نمواً حقيقياً بمقدار 5.3 % للنصف الأول من العام بينما بلغ النمو الحقيقي لقطاع النشاطات التعدينية والتحجيرية الأخرى 4.4 % لنفس الفترة. كما سجلت الخدمات في قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً حقيقياً بمعدل 3.2 % للنصف الأول من العام الجاري. وسجلت الخدمات الحكومية نمواً حقيقياً بمقدار 4.1 % لنفس الفترة. بالمقابل سجلت بعض القطاعات غير النفطية انكماشاً خلال الفترة المماثلة من أهمها قطاع التشييد والبناء بمعدل 2.8 % يليه قطاع النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات بمقدار 1.0 %، في حين انكمش قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 0.5 %.

كما أوضحت البيانات أن النمو الإيجابي للاستهلاك الكلي وصادرات السلع والخدمات خلال النصف الأول من العام الجاري كان من الدوافع الرئيسة لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. حيث حقق الاستهلاك الحكومي الحقيقي نمواً بمقدار 4.5 %، بينما حقق الاستهلاك الخاص نمواً حقيقياً بمقدار 2.2 % لنفس الفترة، كما وحققت صادرات السلع والخدمات نمواً حقيقياً بمعدل 3.2 %.ومن أهم المؤثرات الإيجابية على الاستهلاك الخاص للعام الجاري هو تفعيل حساب المواطن للحد من تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتصحيح أسعار الطاقة، بالإضافة إلى إعادة العلاوة السنوية، ومنح بدل غلاء المعيشة للقطاع الحكومي والذي طبقته أيضاً بعض الجهات في القطاع الخاص.

وأظهرت البيانات الفعلية نمواً في الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي، نظراً لزيادة إنتاج النفط خلال النصف الأول من العام الجاري حيث سجل قطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي نمواً حقيقياً بمقدار 1.2 % خلال النصف الأول من العام الجاري بينما سجل تكرير الزيت تراجعاً سلبياً في معدل النمو الحقيقي ليصل إلى 1.5 % لنفس الفترة.

وحسب التقديرات يتوقع أن تستمر معدلات النمو الإيجابية للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 2.3 % بنهاية عام 2018م نظراً لاستمرار تحسن أداء الاقتصاد المحلي مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية وزيادة الإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والرأسمالي وبما يدعم استمرار تحسن نمو الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي، بالإضافة إلى نمو الناتج المحلي النفطي الحقيقي بمعدلات أعلى نظراً لزيادة الإنتاج.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

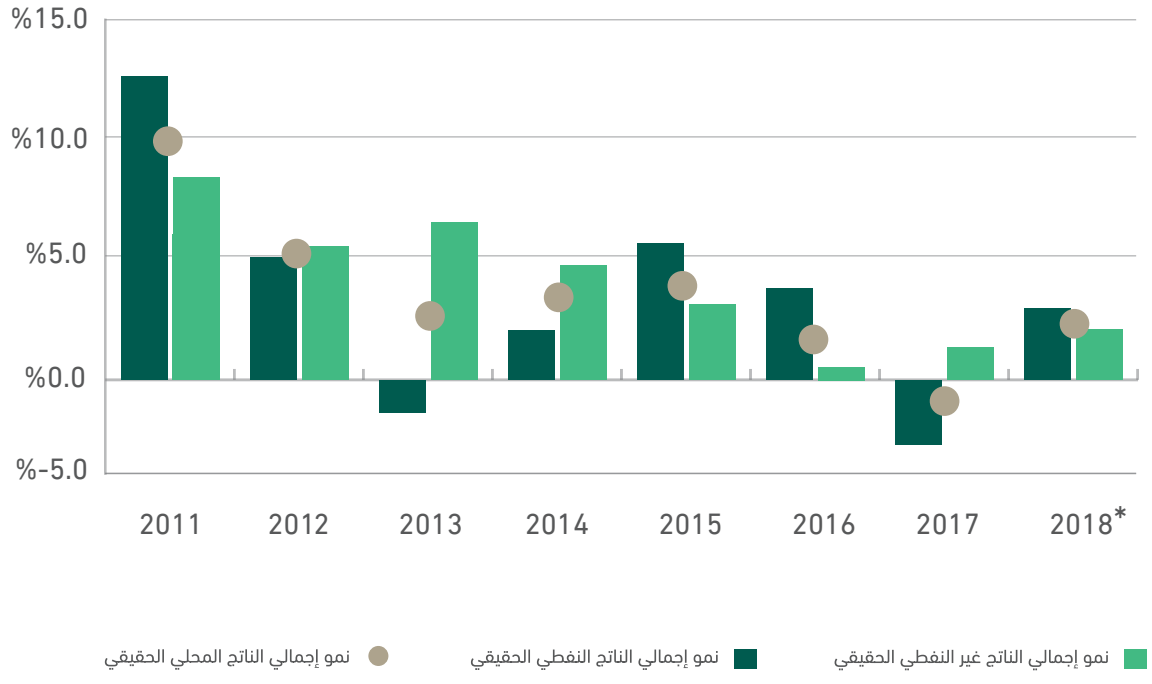

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

*تقديرات أولية

ومن ناحية أخرى، أظهرت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الرئيسة حتى شهر أكتوبر من العام الجاري تطوراً ملحوظاً، خاصة في المؤشرات الرئيسة للاستهلاك الخاص، ومنها نمو المبيعات عن طريق نقاط البيع بمتوسط نمو 16.3 % حتى نهاية أكتوبر. كما حققت السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي متوسط نمو قدره 3.5 % لنفس الفترة حسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي.

كما أظهرت المؤشرات الرئيسية للاستثمار الخاص تحسناً طفيفاً في الأداء الفعلي، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات PMI1 تحسناً منذ مطلع العام الجاري حيث تخطى مستوى 53.7 نقطة كمتوسط حتى شهر نوفمبر، مما يشير إلى التوسع في أنشطة القطاع الخاص، بالإضافة إلى التحسن في أداء أرباح الشركات في عدد من القطاعات مثل القطاع المصرفي وقطاع البتروكيماويات.

كما حقق الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص نمواً إيجابياً بنسبة 1.7 % لشهر أكتوبر على أساس سنوي وهو الأعلى منذ بداية العام نتيجة تحسن أداء الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص، ويوضح ذلك حدوث تحسن في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص.

ومن ناحية أخرى أشارت البيانات الفعلية للنصف الأول من العام الجاري إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل 13.2 %، حيث شهد الناتج المحلي غير النفطي الاسمي نمواً بمعدل 7.3 %، في حين سجل الناتج المحلي النفطي الاسمي نمواً بمقدار 29.6 % مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط العالمية.

وتشير البيانات إلى أن النمو في الناتج المحلي غير النفطي الاسمي كان مدفوعاً بزيادة الاستهلاك الكلي، حيث سجل الاستهلاك الحكومي الاسمي نمواً خلال النصف الأول من العام بمقدار 18.7 % بينما سجل الاستهلاك الخاص الاسمي نمواً بمعدل 5.3 % خلال نفس الفترة.

وبناءً على التطورات المشار إليها أعلاه، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نمواً إيجابياً بمقدار 14.1 % في نهاية عام 2018م، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى استمرار تحسن نمو الناتج المحلي غير النفطي الاسمي بنحو 4.9 % بنهاية العام أخذاً في الاعتبار الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

معدلات التضخم

قامت الهيئة العامة للإحصاء في مطلع عام 2018م بتغيير اسم مؤشر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليعكس التسمية الدقيقة والاتساق مع التصنيف المتعارف عليه دولياً، كما قامت بتعديل الوزن النسبي للأقسام الرئيسة، بالإضافة لتعديل سنة الأساس للمؤشر من عام 2007م إلى عام 2013م.

وبحسب البيانات الفعلية للهيئة العامة للإحصاء، سجل مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك نمواً على أساس سنوي بمتوسط قدره 2.5 % حتى شهر أكتوبر من العام الحالي 2018م مقابل متوسط نمو سلبي نسبته 0.7 % في الفترة نفسها من العام السابق، وكانت أقسام التبغ والنقل والفنادق والمطاعم والأغذية والمشروبات الأعلى ارتفاعاً. حيث سجل قسم التبغ أعلى ارتفاع بمتوسط نسبته 28.4 %، وارتفاع طفيف في قسم الترفيه والثقافة خلال الفترة. كما سجل قسم أسعار الملابس والأحذية انخفاضاً في مستوى الأسعار بمتوسط نسبته 7.7 %.

كما تجدر الإشارة إلى أن معدلات التضخم تأثرت خلال عام 2018م بعدة عوامل على كل من جانبي العرض والطلب في الاقتصاد منذ بداية العام، وبسلسة الإصلاحات المالية الاقتصادية والمبادرات التعويضية، ومن أهمها: تطبيق إجراءات تصحيح أسعار الطاقة، وضريبة القيمة المضافة، وعودة بدلات موظفي القطاع العام، وتطبيق حساب المواطن، وصرف بدل غلاء المعيشة.

ومن المتوقع أن يسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك متوسط نمو قدره 2.6 % بنهاية عام 2018م مقابل نمو بالسالب نسبته 0.9 % في العام السابق.

القطاع الخارجي

تشير بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي التقديرية لميزان المدفوعات إلى حدوث تحسن إيجابي في الحساب الجاري حتى النصف الأول عام 2018م، حيث حقق فائضاً بلغ 107.1 مليار ريال، مدفوعاً بالتحسن المحقق في ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي اللذين سجلا فائضاً بنحو 164.8 و 15.2 مليار ريال على التوالي مدفوعة بزيادة صادرات النفط. بينما انخفضت التحويلات الشخصية للخارج بنسبة 4.7 % لتسجل 64.3 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2018م. وبحسب تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، فإنه من المتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضاً بحوالي 300 مليار ريال حتى نهاية العام الحالي. كما تشير بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي إلى وجود نمو بشكل ملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمملكة حيث بلغ 6.6 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2018م. ويأتي هذا النمو تزامناً مع الجهود الحكومية لتعزيز بيئة الأعمال وخطط التحول الاقتصادي، ومن المتوقع أن تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية العام حوالي 12.1 مليار ريال بحسب توقعات مؤسسة النقد العربي السعودي.

وعليه فقد زاد حجم الأصول الاحتياطية بمؤسسة النقد العربي السعودي بنحو 40.4 مليار ريال وحتى نهاية الربع الثالث من هذا العام، ويُتوقع ارتفاع الأصول الاحتياطية بحوالي 62 مليار ريال بنهاية عام 2018م.

القطاع النقدي

سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعاً خلال شهر أكتوبر من عام 2018م بمقدار 1.7 % على أساس سنوي بحسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حيث كان ذلك بسبب ارتفاع النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب بحوالي 6.2 % و 2.2 % على التوالي بالإضافة إلى ارتفاع الودائع الأخرى شبه النقدية بمقدار 15.5 % على الرغم من انخفاض الودائع الزمنية والادخارية بـ 6.3 %. ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص خلال شهر أكتوبر بنحو 1.9 % مقارنة بشهر أكتوبر من عام 2017م. في حين سجلت مطلوبات المصارف من القطاع العام خلال شهر أكتوبر من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة 19.7 % مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق ليصل إجمالي المطلوبات إلى 350 مليار ريال مدفوعاً بإصدارات السندات والصكوك الحكومية وتنامي الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات العامة.

وفيما يتعلق بحركة الائتمان المصرفي، فقد بلغ إجمالي الائتمان للأنشطة الاقتصادية 1,430 مليار ريال وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 1.5 % للربع الثالث من عام 2018م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وكان الارتفاع الأعلى في قطاعات التعدين والمناجم والتمويل بحوالي 32.5 % و 15.3 % على التوالي، من جهة أخرى، انخفض الائتمان المصرفي المقدم لقطاعات التجارة والبناء والتشييد والنقل والاتصالات بنسبة 8.2- % للربع الثالث من عام 2018م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، حيث تشكل هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة ما نسبته 30.5 % من إجمالي الائتمان الممنوح خلال الربع الثالث من العام 2018م.

كما بلغ إجمالي القروض الاستهلاكية للربع الثالث من العام الحالي حوالي 329 مليار ريال وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 5.1 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق مدفوعاً بارتفاع القروض الاستهلاكية للأثاث والسلع المعمَّرة والتعليم والسياحة والسفر. وبحسب أحدث البيانات المنشورة من مؤسسة النقد العربي السعودي، بلغ إجمالي القروض العقارية من المصارف التجارية ما يقارب 228 مليار ريال بنهاية الربع الثالث لعام 2018م بنمو سنوي نسبته 7.3 % مدفوعاً بالدعم الحكومي لمساعدة المقترضين على الاستفادة من برامج الإسكان، ومثلت نسبة الاقتراض لكل من الأفراد والشركات 58.0 % و 42.0 % على التوالي من إجمالي القروض العقارية من المصارف التجارية. بينما بلغت القروض العقارية من قبل شركات التمويل العقاري بنهاية الربع الثالث من عام 2018م ما يعادل 15.5 مليار ريال وبنمو 8.1 % عن الفترة المماثلة من العام السابق، حيث شكل اقتراض الأفراد نسبة 83.0 % من إجمالي القروض العقارية من شركات التمويل العقاري.

2- تطورات المالية العامة

يتوقع أن يبلغ عجز ميزانية 2018م حوالي 136 مليار ريال أي ما يعادل 4.6 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 9.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م وبانخفاض قدره 102 مليار ريال عن العجز الفعلي في عام 2017م والذي بلغ 238 مليار ريال، وهو ما يؤكد أن السياسة المالية في المملكة في مسار تحقيق أهدافها متوسطة المدى. في الوقت نفسه فإن العجز المتوقع أقل من العجز المقدر في الميزانية 195 مليار ريال حيث يتوقع زيادة إجمالي الإيرادات بنسبة 14.2 % عن المقدر في الميزانية بما يفوق الزيادة المتوقعة في إجمالي المصروفات عن المقدر في الميزانية بنسبة 5.4 %.

مليار ريال مالم يذكر غير ذلك

تطورات أداء المالية العامة				
	فعلي 2017	ميزانية 2018	توقعات 2018	التغير السنوي فعلي 2017 - التوقعات 2018
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	692	783	895	%29.4
الضرائب	**87**	**142**	**166**	**%89.4**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	14	15	16	%14.9
الضرائب على السلع والخدمات	39	85	113	%100 <
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	19	25	16	%-14.8
ضرائب أخرى	15	17	20	%31.1
الإيرادات الأخرى	**604**	**641**	**729**	**%20.7**
النفقات				
إجمالي النفقات	930	978	1,030	%10.8
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**722**	**773**	**825**	**%14.3**
تعويضات العاملين	420	438	474	%12.8
السلع والخدمات	136	143	140	%2.5
نفقات تمويل	9	14	17	%84.2
الإعانات	5	14	12	%100 <
المنح	6	3	3	%-56.8
المنافع الاجتماعية	48	65	75	%57.0
مصروفات أخرى	98	95	106	%8.5
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**208**	**205**	**205**	**%-1.2**
عجز/ فائض الميزانية				
عجز/ فائض الميزانية	**-238**	**-195**	**-136**	**% -43.1**
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%-9.3	% -6.9	%-4.6	-
الدين والأصول				
الدين	**443**	**555**	**560**	**%26.3**
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%17.2	%19.8	%19.1	-
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	**579**	**456**	**523**	**%-9.7**
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%22.5	%16.2	%17.8	-

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

أ- الإيرادات:

شهد مطلع عام 2018م العديد من التطورات المالية على جانب الإيرادات، وذلك بتنفيذ الإجراءات والإصلاحات المالية المُقرَّة في برنامج تحقيق التوازن المالي الذي أُطلق في ديسمبر 2016م مثل ضريبة القيمة المضافة، ومبادرة المقابل المالي على الوافدين، وتصحيح أسعار الطاقة. كما تشهد الإيرادات ارتفاعاً نتيجةً لتحسن الأداء الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2018م حوالي 895 مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته 29.4% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة المتوقعة في الإيرادات غير النفطية بنسبة 12.4% مدعومة بتطبيق المبادرات التي تم الإشارة إليها. ومن جهة أخرى، من المتوقع تحقيق زيادة في الإيرادات النفطية بنسبة 39.3% مقارنة بالإيرادات النفطية للعام السابق مدفوعاً بارتفاع إنتاج وأسعار النفط. وبالمقارنة بما تم تقديره في الميزانية، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات لعام 2018م بنسبة 14.2%.

الضرائب:

يتوقع أن تسجل الضرائب لعام 2018م حوالي 166 مليار ريال بنسبة ارتفاع تبلغ نحو 89.4% مقارنة بالعام السابق، ومن المتوقع أن ترتفع مقارنة بالمقدر في الميزانية بنسبة 16.3%.

الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

من المتوقع أن تسجل حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية ارتفاعاً هذا العام نسبته 14.9% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى ما يقارب 16.1 مليار ريال، وذلك بسبب الارتفاع في الإيرادات المحصّلة من ضريبة دخل الشركات، وضريبة الاستقطاع لغير المقيمين. كما يتوقع أن ترتفع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية مقارنة بالمقدر بالميزانية بنسبة 5.5% ويرجع ذلك إلى تحسن النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التحسن في أداء الإدارة الضريبية.

الضرائب على السلع والخدمات

يتوقع ان تسجل الضرائب على السلع والخدمات نحو 113 مليار ريال لعام 2018م بارتفاع قدره 187.9 % مقارنة بالعام السابق مدفوعاً بتنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية ومن أهمها ضريبة القيمة المضافة والمقابل المالي على الوافدين والأثر السنوي للضريبة الانتقائية والتي تم تطبيقها في منتصف العام السابق، ومن المتوقع أن ترتفع إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 32.9 % عن المقدر بالميزانية.

ويتوقع أن تسجل إيرادات ضريبة القيمة المضافة التي تم تطبيقها للمرة الأولى هذا العام نحو 45.6 مليار ريال بارتفاع نسبته 101.5 % عن المقدر في الميزانية. ويرجع ذلك إلى تسجيل معدل التزام سداد الضريبة من المكلفين بأكثر من المتوقع خلال العام الأول للتطبيق. وتجدر الإشارة إلى صدور أمر ملكي كريم في مطلع العام الحالي ينص على تحمل الدولة ضريبة القيمة المضافة عن المواطنين المستفيدين من خدمات التعليم الأهلي، والصحة، وكذلك تحملها لضريبة القيمة المضافة من سعر شراء المسكن الأول للمواطن بما لا يزيد عن مبلغ 850 ألف ريال ، كخطوة لتعزيز جهود المملكة لدعم القوة الشرائية للأسر والمواطنين وتخفيف الأعباء المالية عليهم، وحفز النشاط الاقتصادي الخاص في هذه القطاعات، حيث يتوقع أن تصل المبالغ التي تحملتها الحكومة عن المواطنين نحو ملياري ريال لعام 2018م.

كما يتوقع أن تبلغ الإيرادات من الضريبة على السلع الانتقائية نحو 12 مليار ريال بارتفاع عن المقدر بنسبة 44.7 % في ضوء معدلات الاستهلاك الفعلية، ويتوقع أن تحقق الإيرادات من المقابل المالي على الوافدين نحو 28 مليار ريال بارتفاع نسبته 2.6 % عن المقدر في الميزانية.

الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية

من المتوقع أن تسجل الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) نحو 16 مليار ريال بنهاية عام 2018م وذلك بانخفاض نسبته 14.8 % مقارنة بالعام السابق وبانخفاض 35.8 % عن المقدر في الميزانية، وذلك يعود إلى تراجع إجمالي الواردات السلعية حتى شهر أغسطس من عام 2018م بنسبة 2.5 % مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء حيث انخفض استيراد المنتجات غير المعفية وارتفع الاستيراد من الدول ذات المنتجات منخفضة القيمة مثل الصين والهند وانخفض استيراد المنتجات مرتفعة القيمة مثل بعض الدول الأوروبية وشمال أمريكا، إضافةً إلى انتهاء رصيد المقاصة مع دول الخليج.

الضرائب الأخرى

يتوقع أن تبلغ إيرادات الزكاة نحو 20 مليار ريال لعام 2018م بارتفاع يقدّر بـ 31.1 % مقارنة بالعام السابق. وبارتفاع نسبته 18.3 % مقارنة بالمقدر بالميزانية، وذلك بسبب زيادة عدد المكلفين المسجلين لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل بالإضافة إلى تحسن عملية التحصيل.

الإيرادات الأخرى:

يتوقع أن تبلغ الإيرادات الأخرى لعام 2018م نحو 729 مليار ريال بارتفاع نسبته 20.7 % مقارنة بالفعلي للعام السابق وبنسبة ارتفاع قدرها 13.7 % مقارنة بالمقدر في الميزانية، من ضمنها الإيرادات النفطية التي يتوقع أن تبلغ حوالي 607 مليار ريال بنسبة ارتفاع تبلغ 39.3 % مقارنة بالعام السابق وبنسبة ارتفاع قدرها 23.5 % عن المقدر في الميزانية، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط حتى أكتوبر نحو 10.2 ملايين برميل يوميا بنمو 2.6 % عن نفس الفترة من العام السابق، وبلغ متوسط أسعار نفط برنت حتى أكتوبر من عام 2018م نحو 73.1 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 52.4 دولاراً للبرميل خلال الفترة نفسها من عام 2017م.

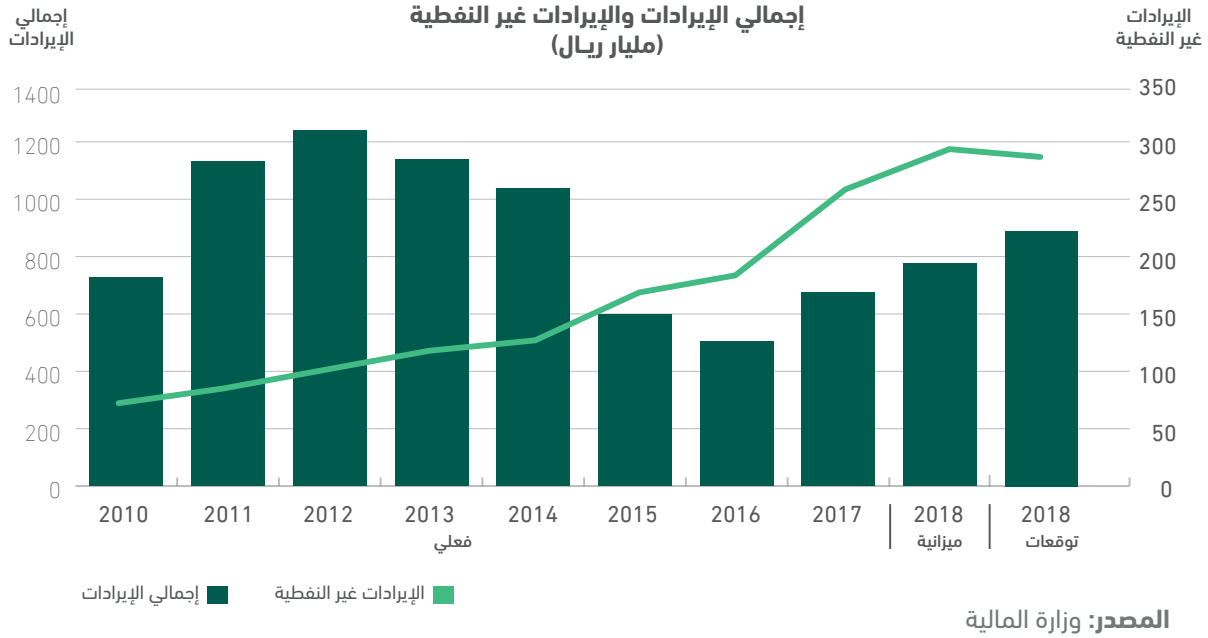

المصدر: وزارة المالية

ب- النفقات:

يتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات الحكومية الفعلية حتى نهاية العام نحو 1,030 مليار ريال أي ما يعادل 35.1 % من الناتج المحلي الإجمالي، بارتفاع عن الميزانية المعتمدة بنحو 5.4 %، وبارتفاع قدره 10.8 % عن المنصرف الفعلي لعام 2017م جراء إعادة العلاوة السنوية وصرف بدل غلاء المعيشة للموظفين المدنيين والعسكريين (1000ريال) وللمتقاعدين ولمستفيدي الضمان الاجتماعي (500 ريال) وزيادة مكافأة الطلاب (10.0 %) حيث ارتفع باب تعويضات العاملين والمنافع الاجتماعية والمصروفات الأخرى جراء هذه الزيادات.

حيث يتوقع أن تسجل نفقات باب تعويضات العاملين نحو 474 مليار ريال بارتفاع قدره 8.2 % لتشكل ما نسبته 46.0 % من إجمالي النفقات، ويتوقع حدوث انخفاض في باب السلع والخدمات بنسبة 2.5 % عن الميزانية في ضوء إجراءات ترشيد وزيادة كفاءة الإنفاق. في حين يتوقع أن تبلغ الزيادة على المنافع الاجتماعية نحو 14.6 % عن الميزانية و 57.0 % مقارنة بالمنصرف الفعلي لعام 2017م، متأثراً بالصرف الفعلي على برنامج حساب المواطن والذي يشكل حوالي 37.5 % من إجمالي الباب. ولقد ارتفع باب المصروفات الأخرى عن الميزانية المقدرة له بـ 11.6 % متأثراً بزيادة مكافأة الطلاب 10.0 % وكذلك صرف مكافأة للطلاب المبتعثين (7,500 ريال). بالإضافة إلى ذلك يتوقع أن تبلغ نفقات التمويل حوالي 16.6 مليار ريال مرتفعة عما قدر لها في الميزانية بحوالي 2.5 مليار ريال نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. ويتوقع أن ترتفع الإعانات بنسبة 126.5 % عن العام السابق لتصل إلى 11.6 مليار ريال وتشمل الصرف على خطة تحفيز القطاع الخاص.

الأداء على مستوى القطاعات

وكنتيجة لهذه الأسباب يتوقع أن يرتفع الإنفاق على القطاعات تأثراً بالزيادة في تعويضات العاملين والمنافع الاجتماعية والمصروفات الأخرى حيث كان أكثر القطاعات تأثراً قطاعي التعليم، والصحة والتنمية الاجتماعية بحوالي 6.8 % و 8.6 % على التوالي مقارنة بما قدر لها بداية العام، ويعود هذا إلى صرف بدل غلاء المعيشة للموظفين ومستفيدي الضمان الاجتماعي. في المقابل جاءت بقية القطاعات مرتفعة بنسب تتراوح بين 1.0 % و 5.0 %.

الأداء على مستوى القطاعات				
القطاع (مليار ريال)	المنصرف الفعلي 2017	الميزانية المعتمدة 2018	الميزانية المتوقعة 2018	التغير السنوي (فعلي والتوقعات)
الإدارة العامة	30	26	27	% -9
العسكري	228	210	218	% -4
الأمن والمناطق الإدارية	108	101	106	% -2
الخدمات البلدية	55	53	54	% -2
التعليم	207	192	205	% -1
الصحة والتنمية الاجتماعية	134	147	159	% 18
الموارد الاقتصادية	48	105	106	% 123
التجهيزات الأساسية والنقل	35	54	55	% 56
البنود العامة	85	89	100	% 17
المجموع	**930**	**978**	**1,030**	**% 11**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

مقارنة النفقات المتوقعة للقطاعات بالميزانية المعتمدة

(مليار ريال)

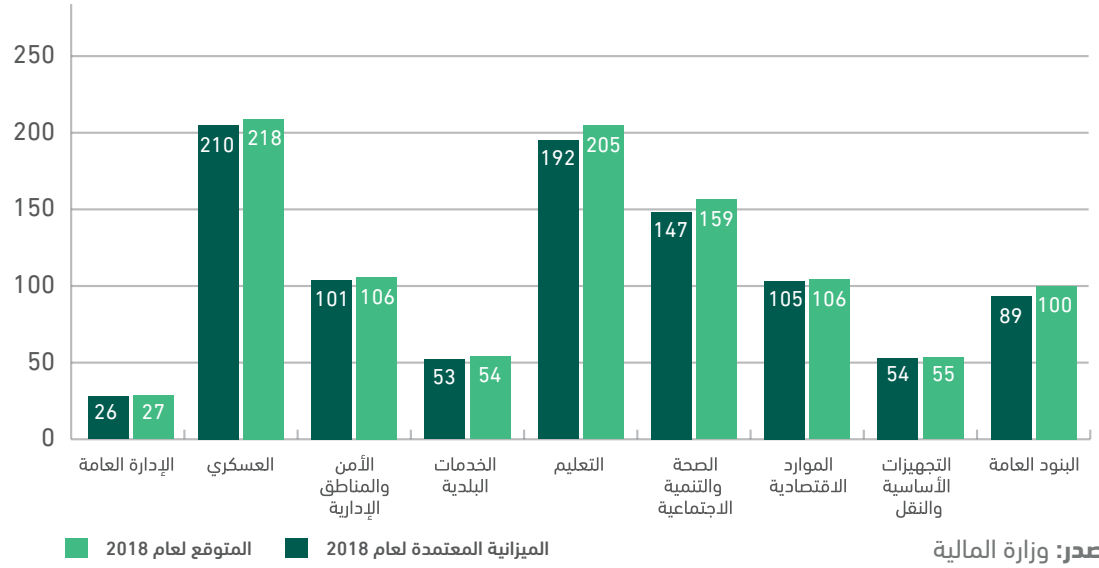

المصدر: وزارة المالية

مقارنة المنصرف الفعلي بالميزانية المعتمدة ومعدلات التغير للسنوات السابقة

(مليار ريال)

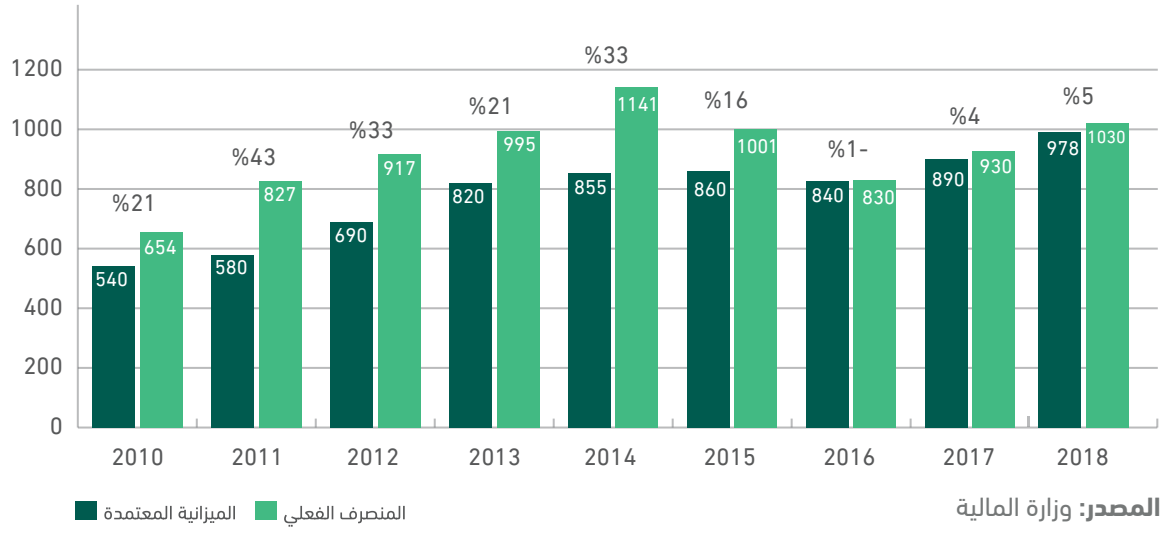

المصدر: وزارة المالية

جـ- الدين والتمويل:

استمرت وزارة المالية في اتباع سياسة تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة لتمويل عجز الميزانية خلال العام المالي الحالي 2018م. حيث قامت الوزارة بتنويع إصداراتها المحلية والخارجية من خلال إصدار صكوك وسندات بحوالي 108.6 مليار ريال وذلك حتى شهر سبتمبر من العام الجاري ليبلغ إجمالي الإصدارات المتوقع بنهاية العام 120 مليار ريال منها حوالي48.7 مليار ريال صكوك محلية و 71.3 مليار ريال ما بين صكوك وسندات خارجية. وإعادة تمويل للقرض الدولي المجمع. ويُتوقع أن يبلغ إجمالي السحب من الاحتياطي حتى نهاية العام حوالي 55.9 مليار ريال، لتمويل العجز وحزم التحفيز ورفع رأسمال بعض من صناديق التنمية، ويمثل المبلغ المسحوب من الاحتياطي اقل من المبلغ المقدر في الميزانية، بسبب انخفاض العجز عن المقدر، كما تم سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 3 مليار ريال.

ويتوقع نهاية عام 2018م أن يبلغ إجمالي الدين العام 560 مليار ريال، أي ما يعادل نحو 19.1 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 443 مليار ريال أي ما يعادل نحو 17.2 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق 2017م. وقد عملت وزارة المالية ممثلة بمكتب إدارة الدين العام على إعداد توجهات محددة في المدى المتوسط لإدارة الدين العام من خلال وضع استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض لتأمين احتياجات المملكة من التمويل وضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين العالمية وبتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر التي تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.

ميزانية 2019

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

رابعاً:

آفاق الاقتصاد المحلي

رابعاً:
آفاق الاقتصاد المحلي

من المُتوقع استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في عام 2019م، مدفوعة بميزانية تركز على الإنفاق الاستثماري وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص ومبادرات الدعم للأسر والمواطنين المستحقين. وستستمر الحكومة في العمل على تهيئة مناخ الأعمال لتدعيم دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل للمواطنين. وتشير تقديرات وزارة المالية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.6 %، مدفوعاً بنمو كلٍ من القطاعين النفطي وغير النفطي.

ومن المنتظر أن يسمح التحسن في مناخ الأعمال وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة بزيادة مشاركة القطاع الخاص وتسارع نموه، حيث تعمل الحكومة على عدد من الإصلاحات الاقتصادية تشمل تحفيز الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين، وبرامج التخصيص والإنفاق الرأسمالي الموجه بناءً على المساهمة الاقتصادية وعلى المشاريع الحيوية، بالإضافة إلى حزم تحفيز القطاع الخاص، وتنمية قطاعات وأنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى الدور الفاعل لصندوق الاستثمارات العامة في دفع التنمية الاقتصادية وحسن إدارة وتنمية أصول المملكة على المدى المتوسط والطويل ورفع مستويات الإنتاجية، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق رؤية المملكة 2030.

إلى جانب النمو المتوقع في عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، فإن برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 تركز على تطوير ورفع معدلات نمو بعض القطاعات الرئيسة والجديدة مثل الصناعة والتعدين إضافة إلى القطاع المالي وقطاع الخدمات خاصة السياحة والترفيه. وينتظر أن يتحقق أثر إيجابي من بعض هذه البرامج في الأجل القصير ولكن يتوقع أن يكون الأثر الأكبر على المدى المتوسط والطويل مع اكتمال تنفيذ هذه البرامج.

ولزيادة استثمارات القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، عملت الحكومة على تطبيق العديد من المبادرات واستحداث أنظمة تستهدف من خلالها العديد من القطاعات. فمن أجل تحسين القطاع المالي، قام صندوق الاستثمارات العامة بإنشاء شركة لإعادة تمويل الرهون العقارية، وتم تداول السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية السعودي "تداول"، وتعيين متعاملين أوليين من المؤسسات المالية المحلية لتفعيل تداول وتوزيع الأوراق المالية الحكومية لتنويع أدوات الاستثمار المحلي.

كما شهدت البيئة القانونية تنظيمات جديدة تحفز الاستثمار الأجنبي، إذ تم تخفيض الحد الأدنى لحجم الأصول التي يجب أن يمتلكها المستثمرون الأجانب للسماح لهم بالتداول في السوق المالية، والسماح للشركات الأجنبية ضمن معايير محددة بامتلاك شركات هندسية بملكية تامة، كما تم إقرار السماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في عدة قطاعات جديدة، تتضمن خدمات مكاتب الاستقدام، والخدمات الصوتية والمرئية، وخدمات النقل البري، وخدمات السمسرة للعقار، إضافة إلى تمديد مدة تراخيص الاستثمار الأجنبي لخمس سنوات بدلاً من سنة واحدة كما في السابق.

وضمن مبادرات تسهيل بدء وممارسة الأعمال، تم البدء بمراجعة العقبات التنظيمية والتشريعية وإيجاد حلول من شأنها التغلب على تلك العقبات بالإضافة إلى الموائمة بين السياسات المخطط لها والمعلنة وتوضيح التوجهات القادمة بصورة أفضل في إطار حوكمة السياسات ليَسهُل على القطاع الخاص توقّع المتغيرات، كذلك تم إطلاق برنامج "مراس" الذي يمكن المستثمر خلال يوم واحد فقط الانتهاء من متطلبات بدء العمل التجاري من خلال منصة إلكترونية موحدة تربط قطاعات الأعمال بالجهات الحكومية. كما تم بدء العمل بالتراخيص الرقمية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية وتقليص مدة استخراج التراخيص لأقل من ثلاث ساعات، بالإضافة إلى إصدار والبدء في إعداد اللوائح التنظيمية لنظام الإفلاس ونظام الشركات والامتياز التجاري على سبيل المثال.

كما قامت الحكومة بتأسيس "صندوق التنمية الوطني" والذي يهدف إلى رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية في المملكة وتعزيز الاستدامة لتلك الصناديق لتكون محققة للغايات المنشودة منها لما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية، عن طريق تحقيق التكامل والتنسيق بين الصناديق التنموية ورفع كفاءة التمويل والإقراض التنموي من أجل تلبية تطلعات المواطنين والقطاع الخاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمملكة. كما سيقوم صندوق التنمية الوطني بالإشراف على الصناديق والبنوك التنموية (صندوق التنمية العقارية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية الزراعية، وبنك التنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية)، كمرحلة أولية وسيقوم الصندوق بمتابعة أداء تلك الصناديق وتحسين توزيع الأموال بينها وربطها مع أهداف رؤية المملكة 2030. كما ستُضم الصناديق والبنوك التنموية الأخرى على عدة مراحل ليكون صندوق التنمية الوطني هو المحرك الرئيس لتخصيص وصرف الأموال التنموية في المملكة.

كذلك اهتمام الحكومة بالدور الحيوي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشمل مبادرة استرداد مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة من هذه المنشآت، كما تم إنشاء "صندوق الصناديق" للاستثمار في رأس المال الجريء، وكذلك تم إعادة هيكلة برنامج تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (برنامج كفالة)، وإنشاء صندوق استثماري لدعم الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تشجيع ودعم عمل المرأة وتحسين ظروف العمل الخاصة بهن.

كما يُتوقع أن يسهم التحفيز والإنفاق الحكومي الرأسمالي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2019م وتحييد الآثار المترتبة على بعض الإجراءات الإصلاحية حيث تقدر زيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي للعام 2019م بنحو 19.9 %مقارنة بالعام السابق، وكذلك استمرار معدلات النمو الإيجابية للاستثمار والاستهلاك الخاص في عام 2019م. كما يتوقع أن يحقق الاستثمار الخاص معدلات نمو إيجابية متزايدة بدءً من عام 2019م وصولاً إلى عام 2023م مدفوعاً بالآثار الإيجابية لبرامج الرؤية.

وبالتزامن مع مبادرات تمولها الحكومة لتحسين مسار تصحيح الدعم وتوجيهه لمستحقيه مثل حساب المواطن كإجراء دعم لمساندة المواطنين والتخفيف من الآثار المحتملة لتطبيق بعض الإجراءات التصحيحية يتوقع أن يستمر نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي بمعدلات إيجابية أعلى.

كذلك الاستمرار في تنفيذ خطط تحفيز القطاع الخاص بميزانية 2019م وعلى المدى المتوسط لضمان استمرارية نمو وتطور القطاع الخاص أثناء الإصلاحات الاقتصادية، وتسريع هذا النمو ليتماشى مع تطلعات رؤية المملكة 2030، كذلك توفير الدعم اللازم لتسهيل اعتماد القطاع الخاص معايير أعلى في مجال كفاءة الطاقة بالإضافة إلى رفع تنافسية مخرجات المحتوى المحلي من خلال رفع جودة المنتجات والخدمات ورفع كفاءة الإنتاج ولعل من أهم مبادرات تحفيز القطاع الخاص تلك التي تهتم بتحفيز الصادرات والصناعة بالإضافة إلى مبادرة صندوق دعم المشاريع والقروض السكنية المدعومة للعسكريين في الخدمة.

بالإضافة إلى برنامج التخصيص المعني بنقل ملكية بعض الأصول المملوكة إلى القطاع الخاص أو إسناد بعض الخدمات الحكومية للقطاع الخاص، حيث بدأ العمل فعلاً على إنجاز بعض المبادرات (مثل الأندية الرياضية، ومطاحن الدقيق في المؤسسة العامة للحبوب، ومشروعات تحلية ومعالجة صرف صحي جديدة في وزارة البيئة والمياه والزراعة والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة) هذا بالإضافة إلى تخصيص بعض أصول صندوق الاستثمارات العامة وإتاحة الأصول العقارية العامة لاستخدام القطاع الخاص وتحويل الموانئ إلى شركات.

سوف تسهم كل تلك الإصلاحات في دعم نمو الاقتصاد الوطني بشكل صحي ومستدام لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

وتتأثر تقديرات عام 2019م بعدة عوامل من أهمها أداء سوق النفط وأثره على تطورات الاقتصاد العالمي وعلى التجارة الدولية وتطبيق برامج التصحيح الاقتصادي وفق المسار الزمني المخصص لها. ويمكن أن ترتفع معدلات النمو بشكل أكبر من التقديرات الحالية مع حدوث استجابة أعلى من القطاع الخاص للإصلاحات التي يجرى تنفيذها والفرص المتاحة، ووفقاً لمعدلات تنفيذ العديد من المشروعات التي تقوم الحكومة بتمويلها، واستغلال الطاقات الكامنة في الاقتصاد.

وتشير التقديرات متوسطة المدى إلى أنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيحقق معدلات نمو إيجابية تصل إلى 3.0 % في عام 2023م، كما يُتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الاسمي ما يقارب 6.4% لعام 2019م، وأن يحقق معدل نمو يصل إلى حوالي 5.0 % في عام 2023م.

تقديرات المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط (2018 - 2023م)

معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط	توقعات		تقديرات			
	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	% 2.3	% 2.6	% 2.7	% 2.7	% 2.8	% 3.0
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال)	2,938	3,125	3,263	3,418	3,602	3,781
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي	% 14.1	% 6.4	% 4.4	% 4.8	% 5.4	% 5.0
التضخم	% 2.6	% 2.3	% 2.1	% 2.0	% 2.0	% 1.9

ميزانية 2019

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

خامساً:

ميزانية 2019م
وتقديرات المدى المتوسط
(تحديث برنامج تحقيق التوازن المالي)

خامساً:
ميزانية 2019م وتقديرات المدى المتوسط (تحديث برنامج تحقيق التوازن المالي)

1- الأهداف الرئيسة

تهدف سياسة المالية العامة على المدى المتوسط إلى خفض معدلات العجز، وتحقيق استدامة المالية العامة، وتطوير أساليب الدعم والإنفاق الاجتماعي بتوجيهه لمستحقيه، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتحديث وتطوير البنية التحتية، وتحفيز القطاع الخاص، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية والأنشطة الجديدة، بما يدعم النمو الاقتصادي والتوظيف على المدى المتوسط. **وفيما يلي أهم الأهداف التي تدعم استراتيجيات المالية العامة لعام 2019م وعلى المدى المتوسط:**

الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستدامة المالية

يمثل حفز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية أحد الأهداف الرئيسية للسياسة المالية. وتسعى الحكومة في ميزانية 2019م إلى الاستمرار في سياساتها لخفض معدلات العجز وبشكل تدريجي على المدى المتوسط، وذلك من خلال تطبيق الإصلاحات والإجراءات المدرجة في برنامج تحقيق التوازن المالي والتي تشمل مبادرات لتنمية الإيرادات لضمان وجود مصادر مستقرة ومتنامية لإيرادات الدولة لتمويل التزاماتها، بالإضافة إلى مواصلة العمل على سياسة رفع كفاءة الإنفاق العام واستمرار التقدم في إصلاحات إدارة المالية العامة. ويستهدف البرنامج عدم تجاوز نسبة الدين 30 % من الناتج المحلي الاسمي والحفاظ على مستويات مناسبة من الاحتياطيات.

ولرفع كفاءة إدارة المالية العامة أنشأت الدولة العديد من الوحدات المتخصصة لدعم عملية اتخاذ القرار وتطوير إدارة المالية العامة، كما أُطلقت عدة برامج لدعم عملية التخطيط المالي في المدى المتوسط والوصول إلى الاستدامة المالية الداعمة للاقتصاد المحلي من خلال تبني عدة مبادرات تسعى إلى توجيه الإنفاق الحكومي بالشكل الأمثل لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال العمل على التخصيص الأمثل للموارد وإدارتها بكفاءة وفعالية ووضع سقوف للنفقات على مستوى الجهات الحكومية، وتطوير آليات تنفيذ الميزانية، وإدارة المخاطر المالية وتحسين عمليات تحصيل الإيرادات العامة للدولة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والإفصاح المالي.

دعم النمو الاقتصادي والتوظيف

وكهدف رئيس لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030 في عملية التحول الاقتصادي ورفع مستويات الرفاهية للمواطنين تستهدف الحكومة في ميزانية 2019م وفي سياساتها المالية على المدى المتوسط رفع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات التي تسهم في تحقيق ذلك. فمن ناحية يمثل زيادة دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتوظيف أولوية حيث تعمل الحكومة على تطوير بيئة الأعمال المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى تنفيذ خطة لتحفيز القطاع الخاص على المدى المتوسط.

ومن المتوقع أن تساهم الإصلاحات المالية الهادفة لخفض عجز الميزانية في اكتساب ثقة المستثمرين بالإضافة إلى إتاحة فرص جديدة من خلال برامج التخصيص وتنمية بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية والأنشطة الجديدة وبالتالي دعم نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي وزيادة معدلات التوظيف. وفي الوقت نفسه تولي الحكومة أهمية لرفع العائد الاقتصادي والاجتماعي من الإنفاق العام خاصة الإنفاق الحكومي الرأسمالي، حيث تتضمن ميزانية 2019م زيادة في النفقات الرأسمالية لتمويل مبادرات ومشاريع برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 بما فيها مشاريع الإسكان وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين. وستستمر الحكومة في إحداث زيادة تدريجية في الإنفاق الرأسمالي في ميزانيات السنوات القادمة بما يساهم في تنفيذ برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 لتنويع الاقتصاد وتطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات الحكومية، ومع التأكيد على أهمية أن يكون للقطاع الخاص الدور الأكبر في نمو النشاط الاقتصادي وفرص التوظيف على المدى المتوسط..

تعزيز الإنفاق الاجتماعي

تستهدف الحكومة في ميزانية 2019م وعلى المدى المتوسط ضمان تحقيق المردود الاجتماعي الأعلى بتعزيز الإنفاق الاجتماعي الذي يحقق أفضل عائد إيجابي مباشر على المواطن، من خلال تطوير آليات الدعم واستهدافه للمستحقين الفعليين له، وتحسين مستوى الخدمات الحكومية الموجهة للمواطن. وفي هذا الإطار، ستستمر الحكومة في تنفيذ برنامج حساب المواطن وتطويره من خلال برنامج حماية اجتماعية شامل كمظلة يتم من خلالها تقديم الدعم الحكومي للمستحقين من الأسر والمواطنين، بحيث يشمل الإنفاق الاجتماعي على برامج الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية، ومواصلة الإنفاق على القطاعات الخدمية الرئيسة مثل الصحة والتعليم والاسكان والخدمات البلدية، وكذلك تحسين وتحديث الخدمات الحكومية المستهدفة لقطاعات معينة مثل برامج دعم المرأة العاملة وتحفيز الباحثين عن عمل (مثل: طاقات، حافز، ساند).

وتوضح الأجزاء التالية تفاصيل مشروع ميزانية العام المالي 2019م والتقديرات على المدى المتوسط شاملة أهم المبادرات التي سيتم السعي لتنفيذها لتحقيق هذه الأهداف.

2 - تقديرات ميزانية 2019م والمدى المتوسط

تم إعداد الميزانية للعام المالي 2019م وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء التطورات المالية والاقتصادية السابق عرضها، والآفاق الاقتصادية المتوقعة على المدى المتوسط، ومبادرات وأهداف برنامج تحقيق التوازن المالي.

ومن المقدر أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2019م نحو 131 مليار ريال، ما يعادل 4.2 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وبانخفاض بنحو 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن العجز المتوقع لعام 2018م، وبانخفاض كبير عن العجز في الميزانية المتحقق في عام 2017م الذي بلغ نحو 9.3 % من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 238 مليار ريال أي انخفاض العجز بأكثر من خمس نقاط مئوية من الناتج المحلي خلال عامين.

ويعود التحسن في الأداء المالي المقدر لعام 2019م إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات المقدر نموها بنحو 9.0 % عن المتوقع للعام الحالي 2018م، مع استمرار تطبيق الإجراءات الإصلاحية لتنمية الإيرادات وتنويع مصادرها، بينما تقدر الزيادة في النفقات بنحو 7.3 % ومن بينها زيادة في الأصول غير المالية (الإنفاق الرأسمالي) بنحو 19.9 % مقارنة بالعام الحالي 2018م.

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية 2019م تتضمن معالجة محاسبية جديدة بتسجيل كافة الإيرادات المباشرة التي كانت تحصلها بعض الجهات الحكومية، وفي نفس الوقت تضمين مبالغ النفقات المقابلة لها التي كانت تتحملها هذه الجهات على بنود النفقات في الميزانية العامة للدولة، وذلك وفقاً للأمر الملكي الخاص بتوريد جميع الإيرادات الحكومية إلى الخزينة العامة للدولة وتخصيص ما يقابلها من نفقات في ميزانيات الجهات حسب الإجراءات المتبعة في إعداد الميزانية، حيث قدرت بما يقارب 23 مليار ريال للعام المالي 2019م. وتتضمن هذه الجهات وزارة الاسكان التي تحصل رسوم الأراضِ البيضاء مقابل تمويل بعض مشروعات الاسكان، وكذلك بالنسبة للجامعات، وأمانات المناطق والمحافظات، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة العامة للطيران المدني، وجهات حكومية أخرى.

وتعتبر هذه المعالجة المحاسبية تطويراً للإفصاح المالي والمتابعة والرقابة لموارد الدولة واستخداماتها، وسيترتب عليها حدوث زيادة في بعض بنود الإيرادات والنفقات في ميزانية عام 2019م وعلى المدى المتوسط مقارنة بالسنوات السابقة ولكن دون التأثير على عجز/فائض الميزانية.

مليار ريال مالم يذكر غير ذلك

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط (2018-2021م)

	ميزانية 2018	توقعات 2018	ميزانية 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021
الإيرادات					
إجمالي الإيرادات	783	895	975	1,005	1,042
الضرائب	**142**	**166**	**183**	**194**	**201**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	15	16.1	15.8	17	17
الضرائب على الملكية*	0	0	1	1	2
الضرائب على السلع والخدمات	85	113	132	141	145
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	25	16	17	18	18
ضرائب أخرى	17	20	17	18	19
المنح*	**0**	**0**	**1**	**1**	**1**
الإيرادات الأخرى	**641**	**729**	**791**	**810**	**840**
النفقات					
إجمالي النفقات	978	1,030	1,106	1,143	1,170
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**773**	**825**	**860**	**877**	**893**
تعويضات العاملين	438	474	456	463	461
السلع والخدمات	143	140	175	166	173
نفقات تمويل	14	17	21	27	32
الإعانات	14	12	32	25	21
المنح	3	3	3	3	3
المنافع الاجتماعية	65	75	73	94	103
مصروفات أخرى	95	106	100	99	99
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**205**	**205**	**246**	**266**	**277**
عجز/ فائض الميزانية					
عجز/ فائض الميزانية	**-195**	**-136**	**-131**	**-138**	**-128**
عجز/ فائض الميزانية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	% -6.9	% -4.6	**% -4.2**	% -4.2	% -3.7
الدين والأصول					
الدين	**555**	**560**	**678**	**754**	**848**
الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	% 19.8	% 19.1	% 21.7	% 23.1	% 24.8
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	**456**	**523**	**496**	**412**	**353**
الودائع الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	% 16.2	% 17.8	% 15.9	% 12.6	% 10.3

المصدر: وزارة المالية

* تم تعديل المعالجة المحاسبية للإيرادات المباشرة التي كانت تحصلها بعض الجهات وتضمينها في الميزانية بدءاً من عام 2019م ومع تسجيل المصروفات المقابلة لها على جانب النفقات، وقد نتج عن هذه المعالجة ظهور بنود جديدة على جانب الإيرادات للمرة الأولى .

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

أما على المدى المتوسط فتهدف الإصلاحات المالية والاقتصادية إلى الإسراع من تحقيق عملية التحول الاقتصادي وضمان استدامة المالية العامة، وذلك من خلال تحقيق معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي مع المحافظة على معدلات منخفضة في عجز الميزانية، حيث أنه من المقدر في عام 2023م أن تحقق الميزانية فائض بحوالي 1 مليار ريال. وتشير التقديرات إلى بلوغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,154 مليار ريال في عام 2023م أي بمتوسط نمو سنوي يبلغ حوالي 5.2 %، وبلوغ إجمالي النفقات في ذات العام 1,153 مليار ريال وبمتوسط نمو قدره 2.3 % في المدى المتوسط.

مليار ريال

تقديرات المالية العامة (2018 - 2023م)

	توقعات	الميزانية	تقديرات			
	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المالية العامة						
إجمالي الإيرادات	**895**	**975**	**1,005**	**1,042**	**1,096**	**1,154**
إجمالي النفقات	**1,030**	**1,106**	**1,143**	**1,170**	**1,163**	**1,153**
عجز/ فائض الميزانية	-136	-131	-138	-128	-67	1
الدين والأصول						
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	523	496	412	353	331	332
الدين العام	560	678	754	848	893	893

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

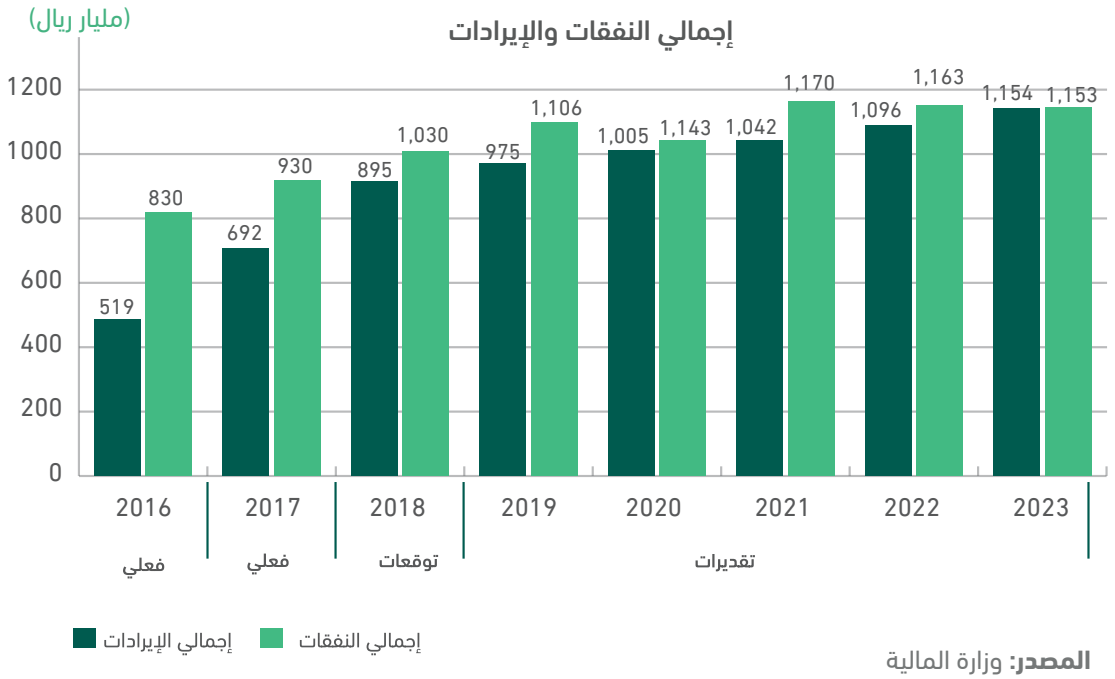

المصدر: وزارة المالية

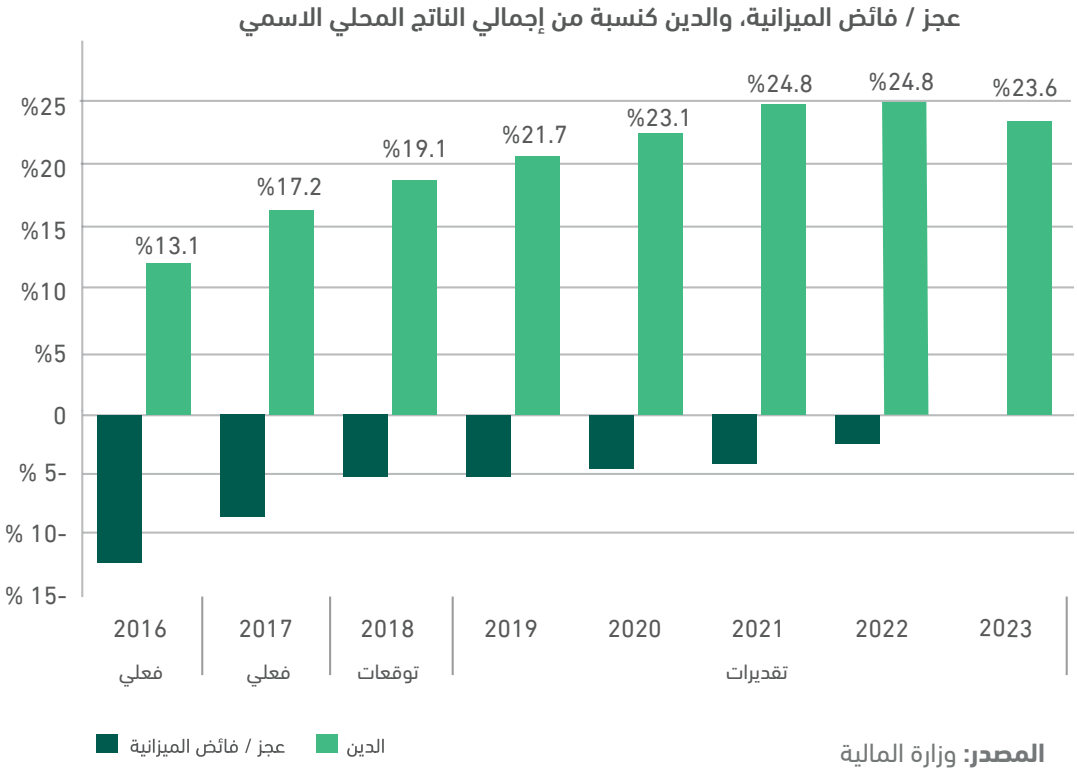

المصدر: وزارة المالية

أ- الإيرادات

تم تنفيذ عدد من الإجراءات منذ مطلع عام 2016م التي كان لها تأثير على نمو الإيرادات وتنويع مصادرها خلال العامين الماضيين وسيمتد تأثيرها خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط، منها تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتطبيق المقابل المالي على الوافدين، وكذلك تصحيح أسعار الطاقة من خلال ربط منتجات الطاقة بالأسعار المرجعية لتكتمل بحلول عام 2025م، حيث تستهدف الحكومة تنمية الإيرادات بشكل هيكلي ومستمر كمصدر رئيس ومستدام لتمويل النفقات وخاصة ذات البعد الاجتماعي، وخفض عجز الميزانية.

تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات ستكون حوالي 975 مليار ريال في عام 2019م بزيادة 9.0 % عن المتوقع في عام 2018م، ومن المتوقع أن تصل إلى 1,042 مليار ريال في عام 2021م بمتوسط نمو سنوي يبلغ 5.3 %.

الضرائب

يتوقع أن تسجل الحصيلة من الضرائب 183 مليار ريال في عام 2019م وذلك بمعدل نمو 10.8 % مقارنة بعام 2018م إلى أن تصل إلى 201 مليار ريال في عام 2021م. نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي وتحسن التزام المكلفين وتحسين آليات التحصيل، كما تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات المباشرة للجهات في باب الضرائب وفقاً للمعالجة المحاسبية المعدلة تبلغ نحو 10.2 مليار ريال.

الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

يتوقع أن تحقق الضرائب على الدخل في عام 2019م نحو 15.8 مليار ريال وذلك بمعدل انخفاض قدره 2.1 % مقارنة بعام 2018م بسبب تحصيل مستحقات لسنوات سابقة في هذا العام، على أن تعود للارتفاع لتصل إلى 17 مليار ريال في عام 2021م أخذاً في الاعتبار معدلات نمو النشاط الاقتصادي المتوقعة للفترة القادمة.

الضرائب على السلع والخدمات

يقدر إيراد الضرائب على السلع والخدمات بـ 132 مليار ريال بارتفاع قدره 16.4 % عن عام 2018م ليصل إلى 145 مليار ريال في عام 2021م، مدعوم بتطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية مثل:

ضريبة القيمة المضافة

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة بدءاً من يناير 2018م تنفيذاً للاتفاقية الخليجية بواقع 5.0 % للمنتجات والخدمات، ويتوقع أن تصبح أحد المصادر الرئيسة للإيرادات غير النفطية في المملكة.

وقد تم تسجيل المنشآت التي تجاوزت مبيعاتها الخاضعة للضريبة أو المبيعات المتوقعة حد مليون ريال قبل 20 ديسمبر 2017م، وتحصيلها وتوريدها إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل. وستقوم المنشآت التي تتجاوز مبيعاتها السنوية 375,000 ريال بالتسجيل قبل 20 ديسمبر2018م. ومن المقدر أن تبلغ ايرادات ضريبة القيمة المضافة نحو 47 مليار ريال في عام 2019م مقابل 45.6 مليار ريال متوقعة في عام 2018م.

الضريبة الانتقائية

تهدف هذه المبادرة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية وخفض الاستهلاك لبعض السلع، وذلك بتطبيق ضريبة على سلع محددة مثل "المشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والتبغ ومشتقاته" التي تم تطبيقها في العام الماضي. ويقدر أن تبلغ الإيرادات من الضريبة على السلع الانتقائية في عام 2019م ما مقداره 10 مليار ريال مقابل 12 مليار ريال متوقعة في عام 2018م، ويعود سبب الانخفاض إلى تحصيل هذا العام مبالغ تخص المرحلة الانتقالية عند تطبيق المبادرة في عام 2017م.

المقابل المالي على الوافدين

تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع توطين الوظائف من خلال سد فجوة التكلفة بين العاملين الوافدين والسعوديين في القطاع الخاص. ويتم تحقيق ذلك من خلال فرض مقابل مالي شهري على منشآت القطاع الخاص عن كل عامل وافد لديها بالاستناد إلى عدد الوافدين في المنشأة. إذ تتحمل المنشأة التي لديها عدد الوافدين يفوق عدد السعوديين مقابل مالي أعلى مقارنة بالمنشأة التي لديها عدد الوافدين أقل من أو يساوي عدد السعوديين. ويتوقع أن تحقق الإيرادات من المقابل المالي على الوافدين في 2019م مبلغ 56.4 مليار ريال (تشمل مبلغ 7 مليار ريال إيرادات مباشرة يقابلها نفس المبلغ على جانب النفقات) مقابل 28 مليار ريال متوقعة في عام 2018م.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور مساهمة الضرائب على السلع والخدمات من إجمالي الضرائب.

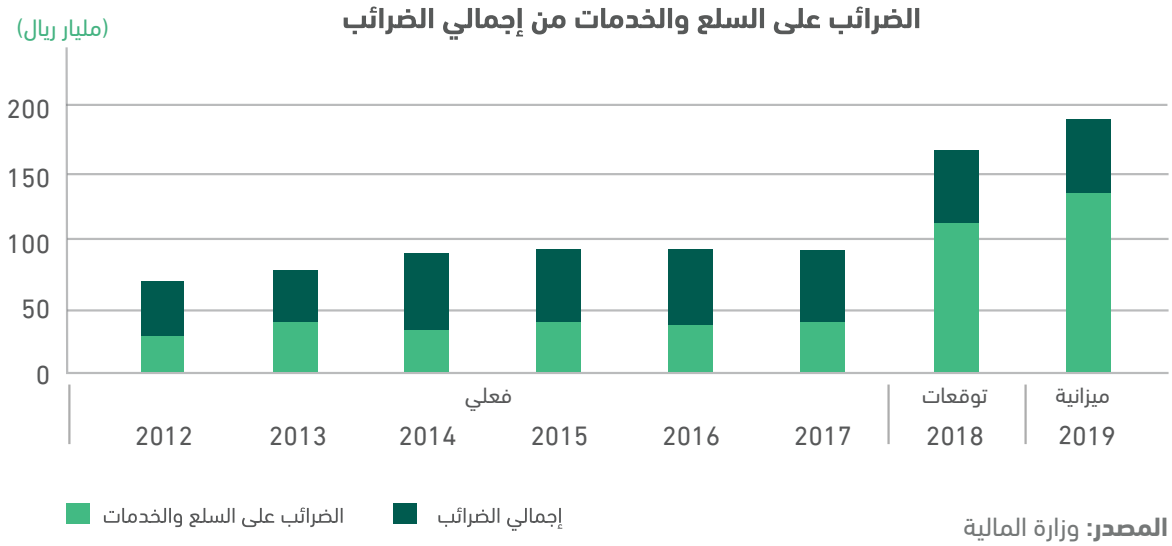

المصدر: وزارة المالية

الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية

كما يقدر أن تحقق الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية حوالي 17 مليار ريال في عام 2019م وذلك بمعدل نمو 6.6 % مقارنة بعام 2018م حتى يصل إلى 18 مليار ريال بحلول عام 2021م، وذلك ارتباطاً بنمو النشاط الاقتصادي.

الضرائب الأخرى

وفيما يتعلق بإيرادات الزكاة، فَيُقَّدر أن تحقق 17 مليار ريال في عام 2019م بانخفاض نسبته 14.2 % عن عام 2018م وذلك بسبب استلام مستحقات لسنوات سابقة في عام 2018م، ومن ثم يعود للارتفاع ليصل إلى 19 مليار ريال بحلول عام 2021م مع استمرار نمو النشاط الاقتصادي.

المنح

في إطار المعالجة المحاسبية الجديدة لتضمين الإيرادات المباشرة لكافة الجهات الحكومية تم تضمين مبلغ مليار ريال ضمن باب المنح للمرة الأولى كعوائد متحققة من وحدات الحكومة العامة الأخرى، ويقابلها مبلغ مماثل على جانب النفقات. وهي عبارة عن المبالغ التي تحصل عليها الجامعات من صندوق التعليم العالي من أجل دعم العملية التعليمية، وكذلك المبالغ التي تحصل عليها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من صندوق تنمية الموارد البشرية.

الإيرادات الأخرى

وفيما يخص باب الإيرادات الأخرى الذي يشمل الإيرادات النفطية، فَيُقَّدر أن يحقق مبلغ 791 مليار ريال في عام 2019م وذلك بمعدل نمو 8.5 % مقارنة بعام 2018م حتى يصل إلى 840 مليار ريال في عام 2021م. حيث تشير التقديرات إلى بلوغ الإيرادات النفطية في عام 2019م متضمنة الأثر المالي لتصحيح أسعار الطاقة 662 مليار ريال، مقارنة بـ 607 مليار ريال لعام 2018م، أي بارتفاع نسبته 9.0 %. وتعد مبادرة تصحيح أسعار الطاقة من أهم مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي. إذ تهدف المبادرة إلى تحفيز الاستهلاك الرشيد من خلال رفع الدعم التدريجي عن أسعار الطاقة عن طريق ربط منتجات الطاقة بالأسعار المرجعية لتكتمل بحلول عام 2025م، وذلك لغرض الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة مما يعزز إيرادات المالية العامة، وفي نفس الوقت يشجع على الاستهلاك الأمثل لموارد الطاقة. وتستهدف الحكومة الاستمرار في تنفيذ خطة تصحيح أسعار الطاقة في العام 2019م وفي المدى المتوسط حسب ما تم الإعلان عنه في برنامج تحقيق التوازن المالي مع إعادة هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية لدعم المواطنين والأسر المستحقة.

ب- النفقات

تتبع الحكومة سياسة إنفاق توسعي في ميزانية العام المالي 2019م تهدف إلى تنشيط الاقتصاد والإسراع في تنفيذ مبادرات ومشروعات برامج تحقيق الرؤية، ودعم الإنفاق الاجتماعي، وفي نفس الوقت الحفاظ على مسار تحقيق التوازن المالي، وذلك مع توجه الحكومة إلى وضع إطار واضح للإنفاق على المدى المتوسط يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لبرامج رؤية المملكة 2030، ولمواصلة جهود الحكومة في تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2023م. وقد تم من خلال هذا البرنامج والذي انطلق منذ عام 2016م تنفيذ العديد من المبادرات وتمويل البرامج القائمة والمستحدثة، وتحديد مستويات الإنفاق من خلال سياسة تحقق التوازن بين هدف خفض عجز الميزانية مع مستويات دين عام لا تتجاوز 30 % من إجمالي الناتج المحلي الاسمي من جهة، وهدف دعم النشاط الاقتصادي بتوجيه الإنفاق الحكومي بشكل يدعم الرؤية الاقتصادية والخطط الاستراتيجية المستهدفة من جهة أخرى.

وقد بلغ الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد نحو 35.1 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018م. يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية العام المقبل نحو 1,106 مليار ريال مرتفعاً عن المتوقع للعام الحالي بنسبة 7.3%، يتيح هذا الارتفاع التوسع في الإنفاق على مخصصات مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، والتوسع في الإنفاق ذي الأثر الاجتماعي وزيادة الإنفاق الاستثماري الهادف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتطوير البنية التحتية بما ينعكس على زيادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وتوفير فرص العمل. بالإضافة إلى القرار الخاص بتوحيد كل الإيرادات الحكومية التي كان يورد بعضها مباشرة لبعض الجهات الحكومية لتورد للخزينة العامة للدولة، ويخصص مقابلها نفقات في الميزانية لتلك الجهات حسب الحاجة. حيث أدت هذه المعالجة الجديدة إلى حدوث زيادة في النفقات (تشكل حوالي 2.1 % من إجمالي النفقات) ولكن دون التأثير على العجز.

النفقات التشغيلية

تهدف السياسة المالية خلال العام القادم وفي المدى المتوسط إلى التركيز على أولويات الإنفاق ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي فيما يخص النفقات التشغيلية مثل خطة تحفيز القطاع الخاص، وبرنامج حساب المواطن، وبرامج تحقيق رؤية المملكة 2030 مع الحفاظ على هدف رفع كفاءة الإنفاق. حيث قدرت النفقات التشغيلية لعام 2019م بنحو 860 مليار ريال أي حوالي 77.8 % من إجمالي النفقات، مرتفعة بنحو 4.2% عن النفقات التشغيلية في العام الحالي. مدفوعاً بزيادة الإنفاق على باب المنافع الاجتماعية الناتجة عن الزيادة المستمرة في الإنفاق على برنامج حساب المواطن، وكذلك نمو الإنفاق على تكاليف التمويل الناتج عن تنامي حجم الإصدارات وارتفاع نفقات برامج رؤية المملكة 2030 بالإضافة إلى ارتفاع الإعانات ضمن خطة تحفيز القطاع الخاص. كما يقدر أن يبلغ متوسط نمو النفقات التشغيلية خلال الفترة من 2019م إلى 2021م نحو 2.7 %.

هذا ويشكل باب تعويضات العاملين حوالي 53.0 % من إجمالي النفقات التشغيلية (حوالي 41.2 % من إجمالي النفقات) ليصل إلى حوالي 456 مليار ريال، ويشكل 5.9 % من الباب مساهمات الحكومة في صندوق التقاعد.

كما يشهد الإنفاق على باب السلع والخدمات ارتفاعاً بنحو 25.5 % عن المتوقع لعام 2018م مدفوعاً بالإنفاق على برامج تحقيق الرؤية، وبذلك تشكل 20.4% من إجمالي النفقات التشغيلية, ويشكل 5.5 % منها نفقات ذاتية ترتبط بالإيرادات المباشرة للجهات وفقاً للمعالجة السابق شرحها.

وقدرت نفقات الإعانات بـ 32 مليار ريال، حيث ارتفعت تقديرات الإعانات بنسبة 174.0 % عن متوقع العام الحالي وذلك للاستمرار في تمويل بعض البرامج كخطة تحفيز القطاع الخاص والتي تهدف إلى تعزيز وزيادة مشاركة هذا القطاع وكذلك برنامج حساب التوازن.

فقد تم اعتماد خطة تحفيز القطاع الخاص وتخصيص مبلغ 200 مليار ريال لها على المدى المتوسط، حيث أُطلقت المرحلة الأولى والثانية ويجري الآن العمل على المرحلة الثالثة من الحزم التحفيزية. وتهدف الخطة إلى تحفيز الاقتصاد وتعزيز ثقة القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تواجهه وتعظيم مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ليتماشى مع تطلعات رؤية المملكة 2030. ومن أهم المبادرات التي تقوم بها "الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة: إعادة مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة، بدء الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع رأس مال برنامج كفالة. وتشرف وزارة المالية على مبادرتي برنامج دعم استدامة الشركات وصندوق دعم المشاريع، حيث تهدف مبادرة دعم استدامة الشركات إلى توفير منتجات تمويلية واستشارية للشركات بغرض تحقيق الاستدامة وحماية الوظائف السعودية، ومساندة الشركات المتعثرة ذات الجدوى والمنفعة الاقتصادية والتي قد تتطلب دعماً مالياً أو استشارياً لضمان استدامتها، كما يسهم صندوق دعم المشاريع في دعم استكمال واستمرار المشاريع في قطاعات التطوير العقاري والصحي والتعليمي والسياحي، مما يساهم في رفع الناتج المحلي للمملكة وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

ومن جهة أخرى تبلغ نفقات المنافع الاجتماعية في ميزانية 2019م نحو 73 مليار ريال وهي مماثلة تقريباً للمتوقع لعام 2018م. وستمثل إعانات الضمان الاجتماعي الممولة مباشرة من إيرادات الزكاة ما نسبته 23.5 % من إجمالي المقدر للمنافع الاجتماعية. بينما ستمثل إعانات الضمان الاجتماعي الممولة من الميزانية 58.3 % من إجمالي المقدر للمنافع الاجتماعية.

كما ارتفعت تقديرات باب نفقات التمويل بنسبة 26.4 % عن عام 2018م مدفوعة بارتفاع حجم وتكلفة الإصدارات من الأوراق المالية المتوقعة لتمويل الميزانية.

وقد جاءت تقديرات باب المصروفات الأخرى منخفضة بـ 5.8 % عن تقديرات عام 2018م. وتشكل المصروفات الخاصة بنفقات الطلبة في الداخل والخارج ذات العائد الاجتماعي ما نسبته 18.8 % من إجمالي المصروفات الأخرى.

النفقات الرأسمالية

تبلغ تقديرات النفقات الرأسمالية خلال العام المالي 2019م نحو 246 مليار ريال وهو ما يشكل 22.2 % من إجمالي النفقات بزيادة 19.9 % عن عام 2018م وذلك من أجل تمويل مشاريع برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 وتطوير البنية التحتية لتحسين مستوى الخدمات للمواطنين ولتحفيز النمو الاقتصادي والمساهمة في توليد مزيد من فرص العمل للمواطنين بالإضافة إلى تمويل المشاريع الجديدة والكبرى. ويقدر حوالي 2.3 % منها نفقات ذاتية.

وسوف تزداد نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي من 19.9 % في عام 2018م إلى 23.7 % في عام 2021م. ويبلغ متوسط نمو النفقات الرأسمالية 5.9 % على المدى المتوسط. ويوضح الرسم البياني التالي تطور النفقات التشغيلية والرأسمالية على المدى المتوسط.

النفقات التشغيلية و الرأسمالية

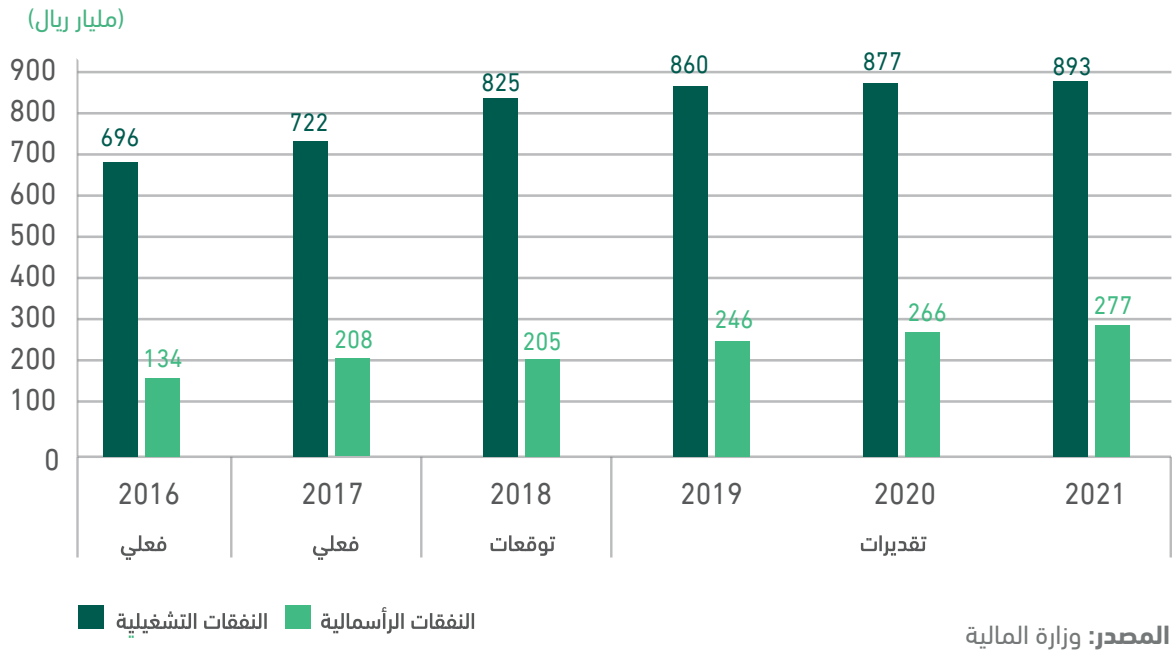

المصدر: وزارة المالية

مبادرات أخرى لرفع كفاءة الإدارة المالية:

تطوير إطار وإدارة السياسات المالية والكلية

عملت وزارة المالية ممثلة في **وحدة السياسات المالية والكلية** على الاستمرار في تطوير كفاءة منهجية الإدارة المالية والتخطيط المالي الأمثل عن طريق إعداد إطار للمالية العامة مربوطاً بإطار اقتصادي متوسط المدى. من خلال هذا الإطار يتم وضع أسقف للنفقات مقروناً بالأولويات الاستراتيجية المالية والاقتصادية. كما تقوم بعمليات تحليل وتقدير الإيرادات بما يمكنها من تحقيق مستهدفاتها متوسطة المدى، والوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول العام 2023م. كما يتم العمل على إعداد حوكمة شاملة للالتزامات المالية على الدولة، وتطوير إطار لإدارة المخاطر المالية واقتراح السياسات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر، وبحث إمكانية إعداد قواعد للمالية العامة مستفيدة من النماذج والأدوات المالية والاقتصادية الخاصة بالتحليل والتوقعات التي تم تطويرها لهذا الغرض. كما تقوم بإعداد الدراسات اللازمة للسياسات المالية وأثرها على قطاعات الاقتصاد الكلي.

مركز تحقيق كفاءة الإنفاق

يساهم **مركز تحقيق كفاءة الإنفاق**، الذي تم إنشاؤه لرفع كفاءة الإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والرأسمالي، في تحليل ميزانيات الجهات الحكومية ومراجعة التكاليف التشغيلية والرأسمالية لتحقيق وفورات توجه لتمويل مشاريع أخرى. كما سيوفر المركز الدعم اللازم للأجهزة الحكومية لتمكينها من الالتزام بسقوف الإنفاق المخصصة لها في الميزانية من خلال تطوير آليات واقتراح سياسات وخطط تنفيذية ترفع كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي. إضافة إلى مراجعة تقديرات تكاليف المشاريع والبرامج المستقبلية وما يترتب عليها من تكاليف تشغيلية لهدف إيجاد فرص وفر تُمكّن الحكومة من إدارة ماليتها بشكل أفضل وزيادة الخدمات بتكلفة أقل.

كما يسعى مركز تحقيق كفاءة الإنفاق لإطلاق أعمال **وحدة الشراء الاستراتيجي** كجزء من مأسسة عمليات الشراء الحكومي بعد اعتماد نظام المنافسات والمشتريات الجديد. وتهدف وحدة الشراء الاستراتيجي إلى رفع كفاءة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى توجيه الإنفاق بما يدعم الأهداف التنموية من حيث تعزيز المحتوى المحلي ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تعزيز الشفافية والتنافسية.

منصة اعتماد

تساهم منصة (اعتماد) الرقمية التي تم إطلاقها في بداية عام 2018م في تمكين الجهات الحكومية من إدارة مواردها المالية بفاعلية وحوكمة الدورة المستندية، بالإضافة إلى زيادة الشفافية من خلال إتاحة الفرص للقطاع الخاص للمنافسة وتعزيز الرقابة وقياس الأداء.

وتشمل المنصة سلسلة العمليات بين القطاع الحكومي والخاص منذ البداية، بطرح المنافسات بشكل عام لضمان التنافسية والنزاهة حتى تحليل العروض الفنية والمالية المقدّمة من القطاع الخاص ومن ثم ترسية العقود والمشاريع إلى التنفيذ ورفع الفواتير ومن ثم استكمال إجراءات الصرف. كما تركّز المنصة على متابعة وتحسين العمليات، والتأكد من الإيفاء بمستحقات القطاع الخاص في وقتها ودون تأخير.

سداد مستحقات القطاع الخاص

تؤكد رؤية المملكة 2030 أهمية دور القطاع الخاص بوصفه شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تشهدها المملكة، لذلك قامت الحكومة بتشكيل لجنة لوضع حلول استراتيجية مستدامة لسداد جميع مستحقات القطاع الخاص. حيث قدّمت هذه اللجنة عدد من الدراسات والحلول لتلافي أي تأخير لسداد هذه المستحقات مستقبلاً من خلال تطوير عدد كبير من المشاريع التي استهدفت تسهيل وتسريع اجراءات مستحقات القطاع والتي من أهمها، أتمتة إجراءات صرف المستحقات عن طريق منصة اعتماد وتطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

تطوير عملية إعداد الميزانية

استنادا للمنهجية الجديدة التي تم إطلاقها لإعداد الميزانية في 2018م، تواصل وزارة المالية تنفيذ منهجيتها وتحسينها لتعزيز الالتزام بأسقف الميزانية وفقاً لبرنامج تحقيق التوازن المالي أخذاً بعين الاعتبار أولويات الجهات الحكومية التي يتم طرحها خلال ورش عمل مناقشة متعددة للمواءمة بين المستهدفات والاحتياجات مع الأخذ بعين الاعتبار رفع كفاءة الإنفاق. كما قامت الوزارة بتوفير أدوات تحليل جديدة ومتطورة للعمل على رفع جودة تقديرات الإيرادات والنفقات. وقد حرصت الوزارة على رفع مستوى الإفصاح وذلك للوصول إلى أعلى مستوى من الالتزام والشفافية والمشاركة من خلال إطلاق البيان التمهيدي للميزانية لأول مرة في عام 2018م.

جـ- الدين العام والتمويل

تعمل وزارة المالية ممثلة **بمكتب إدارة الدين العام** على إعداد استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض لتأمين احتياجات المملكة من التمويل من مختلف أسواق الدين العالمية وبتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر، كما تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي. كما ستعتمد استراتيجية الدين العام على تنويع الإصدارات بين محلية وخارجية من خلال إصدار الصكوك والسندات بآجال مختلفة ومتنوعة بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

ميزانية 2019

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

سادساً:

النفقات في ميزانية 2019م على مستوى القطاعات

سادساً:
النفقات في ميزانية 2019م على مستوى القطاعات

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (70.24) مليار ريال، تضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 والمقدرة بمبلغ (36.66) مليار. وتشمل تنفيذ المشاريع الرأسمالية للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والإسكان والاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات البريدية ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية وجازان للصناعات الأساسية والتحويلية، كما تم تنفيذ طرق رئيسة وثانوية وفرعية واستكمال للطرق القائمة والبدء في تنفيذ بعض الطرق المحورية ليبلغ إجمالي أطوال الطرق التي سيتم استكمالها خلال العام 2019م ما يقارب (3000) كيلو متر ليبلغ إجمالي أطوال الطرق الداخلة في الخدمة حوالي (68261) كيلو متر.

قطاع الموارد الاقتصادية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة في ميزانية 2019م حوالي 131.4 مليار ريال والتي تضمنت المبالغ المخصصة للمشاريع الكبرى ومشاريع ومبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030والمقدرة بمبلغ 71.0 مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لتكاليف مشاريع قائمة كما تضمنت توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود، واستبدال شبكات المياه والصرف وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، ودعم الطاقة المتجددة ورفع كفاءة وأداء محطات تحلية المياه، والبنى التحتية للمدن الصناعية، وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها.

وبهذا سيبلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة خلال الفترة 2016 - 2019م حوالي (11,776) كيلو متراً، كما سيبلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة خلال الفترة 2016 - 2019م حوالي (5,432) كيلو مترا، وسيكتمل تنفيذ (29) سداً خلال الفترة 2016 - 2019م ، وسيكتمل حفر (326) بئراً خلال الفترة 2016 - 2019م، كما سيكتمل إنشاء 26 محطة معالجة للصرف الصحي خلال الفترة 2016 - 2019م، وسيكتمل إنشاء (82) محطة تنقية خلال الفترة 2016 - 2019م، كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة.

القطاع العسكري:

بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري في ميزانية 2019م نحو 190.9 مليار ريال، شاملاً تعويضات العاملين، ومتطلبات التشغيل الأساسية ومشاريع البنى التحتية للمرافق العسكرية، كما تضمنت ميزانية القطاع برامج ومشاريع لتطوير منظومات التسليح والدفاع ورفع القدرات العسكرية لزيادة الفاعلية ورفع كفاءة الأداء وتحديث آليات التخطيط الاستراتيجي، ودعم توطين التصنيع العسكري، وتخصيص مبالغ للصرف على الكليات العسكرية وجامعة الملك سعود بن عبد العزيز الصحية، بالإضافة إلى ما تم اعتماده للخدمات الطبية العسكرية.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في ميزانية 2019م حوالي 172 مليار ريال، وتضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 والمقدرة بمبلغ 47.7 مليار ريال، كما تضمنت الميزانية استكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ويجري حالياً العمل على إنشاء عدد (35) مستشفى جديد بمختلف مناطق المملكة وبطاقة استيعابية تبلغ (8850) سريراً، وتم خلال العام الحالي استلام عدد (5) مستشفيات بطاقة استيعابية (1800) سرير. وسيكون عدد المستشفيات المستلمة والمتوقع استلامها خلال الفترة 2016 - 2020م (30) مستشفى أي بنسبة 70.0 % من اجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس وبطاقة سريرية (6950) سرير. وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية تنفيذ وتطوير وتحسين عدد (5) مدن رياضية، وتطوير وتحسين استادين رياضيين بجدة والدمام، واستكمال الأعمال التطويرية العاجلة لعدد من الاستادات والمدن الرياضية، وتركيب البوابات الإلكترونية لعدد (6) استادات، وإنشاء عدد (3) مناطق ترفيهية, كما تم دعم إمكانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية .

قطاع التعليم:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي 192.82 مليار ريال والتي تضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 والمقدرة بمبلغ 4.89 مليار ريال، إضافة إلى مخصص مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية الذي سيتم الإعلان عن تفاصيله لاحقاً، وتضمنت الميزانية إضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة، والمعامل والمختبرات والبنى التحتية وتقنية المعلومات للجامعات والمعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات والمعاهد وكليات التدريب كما سيستمر الصرف على المشاريع التي يتم تنفيذها حاليا بكافة مناطق المملكة وفقا لمراحل التنفيذ على النحو التالي:

1 - يبلغ عدد مبان المدارس الجديدة بمختلف مناطق المملكة التي تم إستلامها بالفعل والتي يجري تنفيذها حالياً وسيتم إستلامها خلال العام المالي 2018م " 719 " مبنى مدرسة، ليصبح عدد المدارس المستلمة والمتوقع استلامها لفترة 2017 – 2019م حوالي 1069 مدرسة أي 62 % من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2017 – 2021م) والمقدر بحوالي 1738 مدرسة، ويجري حاليا تنفيذ مباني ل (1724) مجمعاً ومدرسة، كما يجري ترميم وتأهيل 259 مدرسة اخرى.

2 -سيستمر العمل لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات وقد صرف من تلك التكاليف ما يقارب مبلغ 4.3 مليار ريال أي ما يعادل 71 % من اجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس 2016 – 2020م والمقدر بحوالي 5.4 مليار ريال هذا وسيواصل برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي مسيرته، حيث وصل عدد المبتعثين من الطلبة والطالبات الدارسين في الخارج الذين تشرف عليهم وزارة التعليم إلى ما يزيد عن "196,221" طالب وطالبة مع مرافقيهم، كما بلغ عدد طلاب المنح الداخلية "19,435" طالب وطالبة وبلغت النفقات السنوية للابتعاث شاملة الابتعاث الخارجي والمنح الداخلية ما مقدراه 14.6 مليار ريال، هذا عدا الموظفين المبتعثين من مختلف الجهات الحكومية.

قطاع الخدمات البلدية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية في ميزانية 2019م ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات وهيئات تطوير المناطق والمدن حوالي 62.2 مليار ريال، والتي تضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 والمقدرة بمبلغ 11.9 مليار ريال، وتشمل الميزانية مشاريع التنمية القائمة، ومشاريع النقل العام، وتنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع، داخل المدن وتحسيناً وتطويراً لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة إلى استكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار، ودرء أخطار السيول، وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الامن والمناطق الإدارية في ميزانية 2019م نحو 102.9 مليار ريال، وتضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 والمقدرة بمبلغ 1.9 مليار ريال، كما تضمنت ميزانية القطاع مشاريع جديدة وإضافات لتكاليف مشاريع قائمة لتوفير المتطلبات الأمنية من المنشآت والتجهيزات والمعدات والأسلحة والذخيرة. كما سيستمر الصرف على المشاريع القائمة التي يتم تنفيذها حالياً، وأبرزها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية والذي تم اعتماده على خمس مراحل ويشتمل على إنشاء عدد (1376) مقراً أمنياً ومشاريع لإنشاء عدد (14) مجمعاً سكنياً في خمس مناطق تشتمل على عدد (10,000) وحدة سكنية حيث سيكون المستلم منها خلال الفترة 2016م - 2019م (7) مجمعات سكنية. وتحتوي على (4,200) وحدة سكنية أي ما نسبته (42 %) من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016 - 2020م)، كما يجري حالياً تنفيذ مدينتين طبيتين بطاقة سريرية تبلغ (2,500) سرير.

قطاع الإدارة العامة:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الإدارة العامة في ميزانية عام 2019م حوالي 27.6 مليار ريال، وتضمنت المبالغ المخصصة لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 والمقدرة بمبلغ 1.1 مليار ريال، الخاصة بوزارات (العدل، الحج والعمرة، الخدمة المدنية) والديوان الملكي. وتركّز مخصصات الميزانية على رفع كفاءة الأنظمة وتطويرها وتحسينها بما يتواكب مع أهداف رؤية المملكة 2030، كما تعمل على أتمتة ورقمنة عمليات هذه الجهات لتطوير الخدمات المقدّمة وتسهيلها للمواطنين.

البنود العامة:

بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية 2019م نحو 156.2 مليار ريال، تضمنت حصة الحكومة للمؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتكلفة الدين، مخصص دعم الميزانية، مخصص حساب الموازنة، ومصروفات الطوارئ.

هذا ويوضح الجدول التالي توزيع ميزانية 2019م القطاعي :

القطاع (مليار ريال)	المنصرف الفعلي 2017	الميزانية المتوقعة 2018	ميزانية 2019	التغير السنوي متوقع 2018م ميزانية 2019م
الإدارة العامة	30	27	28	% 1
العسكري	228	218	191	% -12
الأمن والمناطق الإدارية	108	106	103	% -3
الخدمات البلدية	55	54	62	% 15
التعليم	207	205	193	% -6
الصحة والتنمية الاجتماعية	134	159	172	% 8
الموارد الاقتصادية	48	106	131	% 24
التجهيزات الأساسية والنقل	35	55	70	% 28
البنود العامة	85	100	156	% 57
المجموع	930	1,030	1,106	% 7

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

ميزانية 2019

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

سابعاً:

أهم التحديات المالية والاقتصادية

سابعاً:
أهم التحديات المالية والاقتصادية في المدى المتوسط

تم إعداد ميزانية 2019م والإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط في ضوء افتراضات مالية واقتصادية رئيسة بُنيت على أساس المعلومات والتطورات والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية المتوافرة وقت إعداد تقديرات الميزانية. غير أن عدداً من هذه المتغيرات المالية والاقتصادية قد تشهد تطورات يمكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على الافتراضات وبالتالي على نتائج التقديرات الحالية للأداء المالي خلال العام المالي القادم وعلى المدى المتوسط. ويسلط هذا الجزء الضوء على أهم المخاطر المالية والاقتصادية التي يمكن أن تواجه الاقتصاد السعودي في المدى المتوسط، والسياسات التي تسعى الحكومة لتبنيها لمواجهة وتفادي هذه المخاطر.

ويمكن تلخيص أهم التحديات في المدى المتوسط فيما يلي:

أسعار النفط العالمية:

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2018م فإن التقلبات التي تشهدها أسواق النفط تمثل مخاطر على اقتصادات الدول كافة وخاصة اقتصاد المملكة، حيث لا تزال إيرادات النفط تمثل المورد الرئيس للدولة وبالتالي فإن تقلبات الأسعار العالمية لها تأثير على أداء المالية العامة والاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من الإصلاحات والمبادرات التي تنفذها الحكومة لتنويع الاقتصاد وتنمية مصادر الإيرادات غير النفطية في المملكة، إلا أن التأثير المتوقع لها سوف يكون تدريجياً للمحافظة على الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي. وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على الأسعار من جانب الطلب العالمي في نمو الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسية، أما من جانب العرض فتتأثر الأسعار بالسياسات التي تنتهجها الدول المنتجة وتطور المصادر الأخرى للطاقة بالإضافة إلى التطورات الجيوسياسية. وقد ساهمت هذه التطورات في زيادة الإيرادات النفطية بنحو 30.6 % خلال عام 2017م ومن المتوقع أن تصل الى 39.3 % خلال عام 2018م. ولمواجهة هذه التحديات، تستمر الحكومة في تنفيذ برنامج شامل لتنويع الاقتصاد ولتنمية الإيرادات، بالإضافة إلى التركيز على تنمية المحتوى المحلي والصادرات غير النفطية.

معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي:

تعد معدلات نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي عاملاً رئيساً لتطور أداء الإيرادات غير النفطية وبالتالي التأثير على أداء المالية العامة، خاصة في ضوء تنفيذ مبادرات جديدة لتنمية الإيرادات غير النفطية مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية على بعض السلع وغيرها التي يرتبط تحصيلها بالنشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من تحسن أداء معدلات النمو الاقتصادي في عام 2018م فلا تزال سرعة معدلات النمو وقدرتها على توفير فرص التوظيف المناسبة من أهم التحديات الاقتصادية، وهي ترتبط إلى حد كبير بمدى سرعة استجابة القطاع الخاص للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وتحسين بيئة الاستثمار، والتغيرات التي يمكن أن تحدث على نمط الاستهلاك الخاص وسوق العمل في ضوء التطورات الاقتصادية.

ولمواجهة هذه التحديات تسعى الحكومة لتحفيز القطاع الخاص من خلال تقديم حزم التحفيز وتعزيز القدرات التنافسية لهذا القطاع وتعزيز دوره التنموي، إضافة إلى الإجراءات المتعددة والشاملة لتحسين مناخ الاستثمار والأعمال للوصول لمستهدفات رؤية المملكة 2030، والإسراع في تنفيذ المشروعات في القطاعات المتنوعة وفقاً لبرامج تحقيق الرؤية، بالإضافة إلى برامج التخصيص التي تتيح فرصاً لتنمية استثمارات القطاع الخاص، والاستمرار في تنفيذ استثمارات لتطوير البنية الأساسية، بالإضافة إلى إعداد نظام جديد للمشاركة بين القطاع العام والخاص.

تباطؤ الاقتصاد العالمي:

يرتبط الاقتصاد السعودي بشكل كبير بأداء الاقتصاد العالمي من خلال التطورات في الأسواق العالمية وبالأخص أسعار السلع الرئيسة. وبالمقارنة بالعقد الماضي يعتبر أداء الاقتصاد العالمي متحسناً مع انخفاض درجات المخاطر. لكن في الوقت نفسه لابد من التطرق إلى عدد من المخاطر المحتملة على الاقتصاد العالمي من خلال احتمالية التأثر السلبي في السياسات والإجراءات الحمائية، وتباطؤ في معدلات نمو بعض الاقتصادات الناشئة، وتضخم أسعار الأصول في بعض الأسواق العالمية، واحتمالات استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، فجميع هذه العوامل من شأنها أن تؤثر على وتيرة تحسن معدلات نمو الاقتصاد العالمي أو تباطؤه. وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على الطلب على الصادرات السعودية، مما سيؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات سواء النفطية أو غير النفطية.

ولمواجهة مثل هذه المخاطر تستهدف الحكومة خفض عجز الميزانية، واستقرار مستويات الدين العام ليساعد ذلك على دعم الاقتصاد لمواجهة الصدمات الخارجية. بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي تساعد في تعزيز نمو الاقتصاد المحلي والحفاظ على المستويات المرتفعة للاحتياطيات الأجنبية للمملكة، وذلك من خلال تحسين أداء الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات غير النفطية.

عوامل إيجابية على الاقتصاد

وعلى الرغم من المخاطر السلبية المشار إليها إلّا أن هناك عدداً من العوامل الإيجابية التي يتوقع أن تنعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد المحلي، ومنها ارتفاع الإنفاق الاستثماري في الميزانية ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل، ومبادرات تحسين جودة الحياة التي من شأنها أن ترفع مستوى رفاهية المواطن، وما يتوقع ان ينتج عن تنفيذ برنامج التخصيص من زيادة لفرص القطاع الخاص الاستثمارية في الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة ورفع نسبة السعودة. وأيضاً من العوامل الإيجابية، تأثير بدء العمل على بعض المشروعات الكبرى مثل مشروع البحر الأحمر ومدينة نيوم على الأداء الاقتصادي، وانطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية والذي يعتبر من أهم برامج تحقيق الرؤية في دعم التنويع الاقتصادي وغيرها من المبادرات والمشاريع التي يمكن أن تحقق نسب أعلى في معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي مقارنة بالتقديرات الحالية. بالإضافة إلى حالة الاستقرار السياسي الذي تشهده المملكة واستقرار السياسات المالية والاقتصادية والإصلاحات الإدارية والشفافية في برامج الحكومة مما يحفز نمو الاستثمارات والتوظيف على المدى المتوسط.

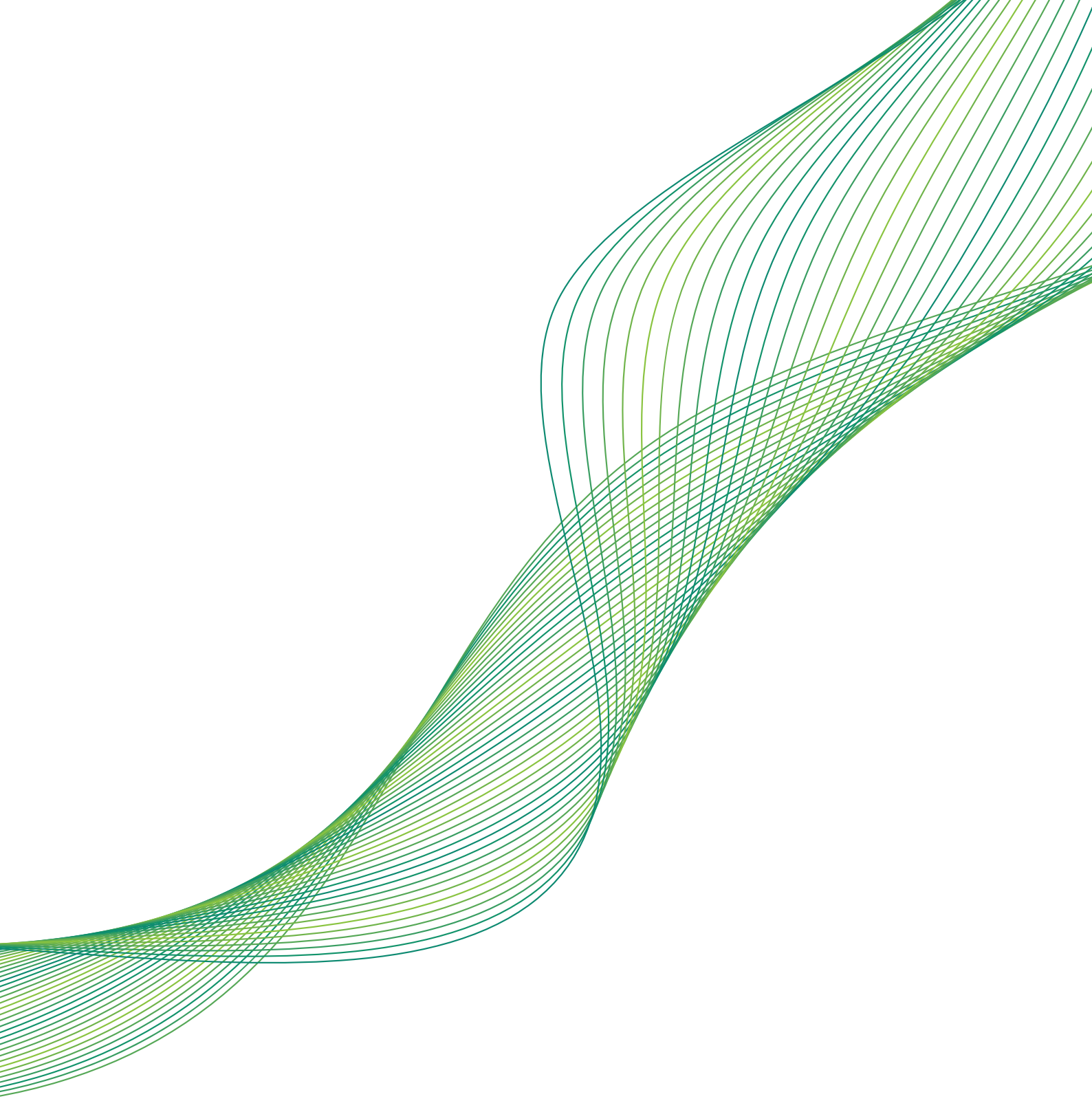

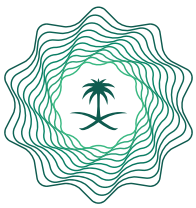

وزارة المالية
Ministry of Finance

وكالة التواصل والإعلام
www.mof.gov.sa